

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

رئيس قسم المحاسبة
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية المال والأعمال / عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تعددت وتعلت الاصوات التي ترى ان للتعامل بالمشتقة المالية دور كبير في حدوث
الازمة المالية العالمية واستمراريتها، وبالتالي فان ما يذكر من عوامل اخرى فانما هي مكملات أو
بالتبعية كغياب الرقابة وضعف الشفافية وغيرها من العوامل التي لا يمكن اغفال دورها في
حدوث الازمة المالية وان كان بدرجات متفاوتة أو نسبية. والسؤال هو كيف ستنتهي الازمة؟
وهل ان السعي نحو قيام نظام مالي يتسم بالاستقرار كما جاء باتفاق زعماء دول الاتحاد
الاوربي في ٢٠٠٩/٧/٨ بقمته في لاكويلا بايطاليا مع دول الاقتصادات الناشئة، هل هو
حقيقة ام هو مزاعم ومجرد اجراءات ترقيعية وكما يحصل عند اجراء التعديلات على بعض
المعايير بدعوى مزيد من الافصاح والشفافية والتوازن المشكوك في اهدافها وضعف أو انعدام
اثارها. ان الاستمرار بالاتجاه الذي يتجاهل القيم والقواسم المشتركة والاخلاقيات المهنية
المقبولة والمتعارف عليها يؤدي إلى كثير من التداعيات والانهيئات، وبالتالي فان التوحيد
المزعوم للنظم سيخفي سياسات مقصودة تستخدم المحاسبة ومعاييرها كأداة لتحقيق مزيد من
الاستغلال والتلاعب بمقدرات الدول عدا تعقيد الممارسة المحاسبية وما يرافقها من اعباء
وتكاليف، اما السير باتجاه العمل بالادوات النظيفه ووضع المعايير الملائمة والممارسة
المحاسبية السليمة لها فسيؤدي إلى وجود نظام مالي عالمي متوازن وعادل وعندئذ ستحقق
المحاسبة ما عجزت عنه السياسة، ولكن الواقع يدل وللأسف على سيادة الاتجاه الاول والذي

تكون فيها اساسا معايير المشتقات المالية والمحاسبة عنها صورة للسياسات الاقتصادية التي لا تؤمن تطلعاتها، بعد هذا التحليل توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتي على اساسها تم اقتراح عدد من التوصيات.

المقدمة:

ان الازمة المالية العالمية لازالت قائمة ولا زالت صورتها قائمة، وهي ستستمر لعدة سنوات قادمة، هذا ما صرح به الامين العام للأمم المتحدة السيد بان غي مون بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٩، وهي تمثل الان مرحلة تحول في النظام المالي والاقتصادي العالمي وانها ستستغرق ١٠ سنوات على الاقل (ابوغزالة ٢٠٠٨)، و تتضح تداعياتها يوما بعد يوم من خلال توالي الفضائح العالمية مثل فضيحة شركات **Enron** و **Exerox** و **Wordcom** وافلاس وانهار كبريات الشركات في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية والعالم كله حتى بلغ المئات، كما تزايدت وبالملايين اعداد البطالة حتى شملت بلدان غنية كاليابان لتصبح فيها الاعلى بعد الحرب العالمية، هذا اضافة للخسائر المالية التي بلغت مئات المليارات للخرائن العامة والصناديق السيادية، اذن أليس هذا بناقوس خطر يدق ونحن لانجد التشخيص المطلوب للمشكلات وبما يتناسب وجسامة الموضوع وتداعياته وكخطوة اولى نحو معالجتها، ولا شك ان التعامل بمشتقات الادوات المالية (وهي من ابتكارات الهندسة المالية الحديثة) ومعاييرها والمحاسبة عنها وفي اطار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الذي اعتبر بانه يمثل ثورة في الفكر المحاسبي غير بعيد عن الحدث طالما ان التعامل بها يشكل هامش كبير في الاقتصاد المالي العالمي، حتى دعى ذلك البعض ليصفها بالسموم، والبعض الاخر بأسلحة الدمار الشامل وما شابه، بل يرى اخرون انها السبب الابرز الذي يقف وراء هذه الازمة. حتى صرح اخيرا الرئيس الجديد لأكبر دولة و اقتصاد في العالم وهي الولايات لمتحدة الامريكية بضرورة الاستثمار في التقنيات النظيفة لانقاذ العالم من ازمته، من هنا جاءت ضرورة البحث في هذا الموضوع الخطير بغية تسليط الضوء على حقيقة المشكلات أو الاسباب التي تقف وراء حدوث الازمة المالية العالمية الحالية.

مبحث تمهيدي

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

الإطار العام للدراسة

لا زالت الازمة المالية العالمية الحالية بعيدة عن الحل، بل حتى عن وضع اليد على اسبابها ودوافعها الحقيقية، اذن ما هي المشكلة أو المشكلات الاساسية التي تبحث فيها الدراسة وماهي اهم الاسئلة التي تطرحها، ومن ثم ما اهمية الدراسة واهدافها، وما هي المنهجية التي تتبعها، هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

أولاً: مشكلة الدراسة

مع ان الاقتصاديين في العالم لازالوا غير قادرين على التحديد الواضح للاسباب التي تقف وراء حدوث الازمة المالية العالمية الحالية واستمراريتها الا انه يبدو ان من ابرز تلك الاسباب أو العوامل يرتبط بمشكلات اخلاقية وعقدية وحتى قانونية خصوصاً ما يؤطر التعامل بالمشتقات المالية وضمن معيار المحاسبة الدولي (٣٩)، اضافة إلى مشكلات فنية أو محاسبية بحثت في معالجة عملياتها وفي ظل هذا المعيار، ويتضح حجم تلك المشكلات اكثر عندما نجد ان التعامل بتلك المشتقات يشكل ما يزيد عن ٥٠ ٪ من الاقتصاد المالي العالمي، مما يترتب على ذلك تشويه لنوعية البيانات المالية وازعاف موثوقيتها وملائمتها وبما يساهم بالنتيجة بتوالي الانهيارات والازمة المالية والاقتصادية، من هنا يمكن صياغة اسئلة الدراسة كما يلي:

- ما هي المشكلات التي تميز العمل بالمشتقات المالية عموماً وفي اطار معيار المحاسبة الدولي (٣٩) والمحاسبة عنها؟

- ما أثر العمل بمعايير المشتقات المالية على نوعية البيانات في القوائم المالية المنشورة؟

- ما مدى مسؤولية التعامل بالمشتقات المالية والمحاسبة عنها في حدوث الازمة المالية؟

ثانياً: اهداف الدراسة

على ضوء مشكلة الدراسة ومتطلبات الاجابة عن اسئلتها يمكن تلخيص اهداف

الدراسة بما يلي:

– عرض وتحليل المشكلات الجوهرية التي ترافق التعامل بالمشتقات المالية والمحاسبة عنها في اطار معيار المحاسبة الدولي (٣٩)، وبيان اثار تلك المشكلات ودورها وانعكاساتها على الازمة المالية العالمية الحالية.

– التبسيط قدر الامكان لموضوع المشتقات المالية والاحاطة باهم جوانبه بسبب مايتسم به من تعقيد وصعوبة وتشعب باعتراف مختلف الجهات بما فيها مجلس معايير المحاسبة الدولية نفسه.

– التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن ان تساهم بالتوجه نحو مزيد من البحث الهادف لايجاد الحلول الجذرية للعوامل التي تقف وراء وجود الازمة المالية الحالية.

ثالثا: اهمية الدراسة

لا شك ان كل مساهمة جادة وفي ظل التداعيات والاثار الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية لازمة المالية العالمية الحالية على العالم اجمع وبدون استثناء تكون مطلوبة بل ملحّة خصوصا اننا لاندري حتى الان إلى اين تتجه بعد، وهي تزيد يوما بعد يوم من اعداد الجياح في العالم التي تجاوزت المليار، ولان الواقع والرؤيا المستقبلية يتطلب ادخال تعديلات كبيرة وجوهرية على قواعد اعداد القوائم المالية، اذن عديدة هي الجوانب التي تتبلور من خلالها اهمية الدراسة والتي نوجزها بالاتي:

– انها تتناول تحليل اهم المشكلات التي ترافق التعامل بالمشتقات المالية والتي هي اكثر فقرات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) تعقيدا وصعوبة ومثارا للجدل،

– انها تحاول تبسيط الكثير من المفاهيم والصعوبات والتعقيدات التي يتسم بها معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وخصوصا فيما يتعلق بالمشتقات المالية،

– انها من الدراسات السابقة بهذا الخصوص وبالتالي تشكل دافع لمزيد من البحوث والدراسات في التاصيل والمعالجة لاغناء هذه المادة الضخمة والمعقدة والخطيرة على كل الاصعدة، خصوصا وان الكثير من بلدان العالم مطالبة بتبني معايير المحاسبة الدولية طوعا أو استجابة لسياسات اقليمية أو دولية.

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

رابعاً: منهجية الدراسة

دراستنا هذه هي دراسة استقصائية تستند إلى المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على الدراسات النظرية المتاحة من كتب ودوريات ومؤشرات وشبكة انترنت من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تستعين ببيانات ونتائج الدراسات الميدانية المتحققة في مجال مشكلات معايير المحاسبة الدولية وغيرها من العوامل التي ترتبط بموضوع الازمة لبلورة مشكلة الدراسة والاجابة عن اسئلتها وتعزيز نتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها.

المبحث الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

ان المشتقات المالية ومعاييرها المعتمدة والتعامل بها والمحاسبة عنها هي من اهم الامور التي يسلط عليها الضوء منذ ان ظهرت الازمة المالية الحالية، لذا لا بد اولا وكمحاوله لتبسيط الموضوع من الاحاطة النظرية بعناصر الموضوع من الادوات والمشتقات المالية، والازمة المالية الحالية اضافة إلى عرض الدراسات السابقة للمادة.

أولاً: التعريف بالادوات والمشتقات المالية في اطار معايير المحاسبة الدولية

لان المعيار (٣٩) يحتل جزءا كبيرا من مادة معايير المحاسبة الدولية ولان المشتقات المالية تحتل ضمنه الجزء الاهم اضافة لكثرة التفاصيل والمفاهيم الغريبة والمعقدة والصعبة وبخلاف بقية المعايير وهي كلها مواد ضخمة وعميقة، ولانه ومنذ أن بدأت الازمة المالية العالمية الحالية وهذه الموضوعات هي محط اتهام، علينا اذن توضيح كل ذلك بما امكن من اختصار وتبسيط.

١: معايير المحاسبة الدولية

هي ارشادات عامة لتوجيه الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمعيار المحاسبي هو عبارة عن نموذج أو مرشد لما يجب ان يكون عليه التطبيق المحاسبي من حيث قياس العمليات المالية واثباتها والافصاح عنها بصورة عادلة في القوائم المالية وبما يساعد مستخدمي البيانات المالية المنشورة في اتخاذ القرارات المناسبة (مقدمة إلى الترجمة العربية للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية لعام ٢٠٠٦). منذ بدايات

القرن العشرين ومن خلال المؤتمر الدولي الاول للمحاسبين وحتى الان تعددت اسهامات هذا المجلس في وضع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق فتبنى اصدار ٤١ معيار حتى بداية عام ٢٠٠٣ حيث تم البدء باصدار ما يسمى بمعايير الابلاغ المالي IFRs وامتدادا لمعايير المحاسبة الدولية IASs.

١. ١: مراحل تطور معايير المحاسبة الدولية: مرت المعايير الدولية في خمس مراحل بدءا بمرحلة التأسيس ١٩٧٣ - ١٩٨٩ وخلالها تم وضع معايير المحاسبة الاساسية، ومرحلة التطوير ١٩٨٩ - ١٩٩٥ وفيها تم تعديل المعايير لتقليل البدائل، ومرحلة المعايير الاساسية الشاملة، انتهاء بعام ١٩٩٩ ضمنها معايير الادوات المالية، وتأسيس مجلس لتفسير المعايير الدولية والابلاغ المالي، ومرحلة اعادة الهيكلة، انتهت عام ٢٠٠١ حتى تم تشكيل مجلس استشاري للمعايير، والان مرحلة معايير الابلاغ المالي و بدءا من منتصف عام ٢٠٠٢.

١. ٢: اسباب تبني معايير محاسبة دولية: تزايدت الاصوات التي تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية نظرا للحاجة الماسة لتحقيق التقارب الذي ظهر لاسباب اهمها عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر، وتطور الاسواق المالية العالمية، وتغييرات في انظمة النقد الدولية، وتعاضم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل اصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق انشاء فروع لها في الاقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.

١. ٣: مزايا تبني معايير المحاسبة الدولية: ان تبني معايير محاسبة دولية في اعداد القوائم المالية يفترض به ان يوفر العديد من المزايا وعلى مستوى عالمي الدولية، واهمها:

- توفر المصدقية والقبول العام والقابلية للفهم والمقارنة للبيانات المالية بما يؤدي إلى تعزيز الثقة باعتمادها في اتخاذ مختلف القرارات.

- ان التزام المحاسبين والمدققين بتطبيق هذه المعايير يؤدي إلى تقليل الفروقات في قياس النتيجة والمركز المالي وبالتالي عدالة التمثيل وتوفير فرص متكافئة لتحديد اسعار الاسهم وغيرها.

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

- توفير مبدأ الاتساق في القياس والافصاح وبالتالي تحفيز المساهمة في اسواق المال وتقليل تكاليف اعداد البيانات وتسهيل عمليات الضريبة.
- المساعدة في تصميم نظم متكاملة للشركات متعددة الجنسيات وبالتالي الاستفادة من مزايا النظم الموحدة.
- توفير اسباب المراجعة المستمرة والمتواصلة لهذه المعايير بما يؤدي بالتالي إلى مواكبتها للتطورات التي تتلائم والظروف العالمية اضافة إلى توفير الوقت والجهد والكلفة في اعدادها واستخدامها.

٢: معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩):

- وهو المعيار المعني اولا بالمشتقات المالية موضوع الدراسة، والذي اعتبر اصداره بمثابة ثورة في المحاسبة. منذ بداية ١٩٩٧ بدأ النقاش حول المحاسبة والافصاح عن الادوات المالية وبتاريخ ٢٠٠١/١/١ بدأ التنفيذ الفعلي لهذا المعيار: الادوات المالية: الاعتراف والقياس، وهو ينطبق على كافة انواع الادوات المالية ومشتقاتها باستثناء العمليات التي تقع في اطار معايير المحاسبة الدولية الاخرى، كالتى تتعلق بالشركات التابعة وعقود الباطن وغيرها.
- ١.٢: اهمية معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): اضافة لما تقدم فيما يتعلق باهمية معايير المحاسبة الدولية عموماً، فان اهمية المعيار (٣٩) وكما جاء في الاصل تتمثل بما يلي:
- انه اول معيار شامل للاعتراف بمعلومات الادوات المالية وقياسها والافصاح عنها وجاء مكملًا لمعيار المحاسبة الدولي (٣٢).
 - يعتمد إلى حد كبير على استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الادوات المالية وهذا تغيير كبير على الممارسات المحاسبية القائمة.
 - يلزم المعيار الاعتراف بالمشتقات المالية كموجودات أو التزامات مالية في الميزانية العمومية بدلا من ان تكون بنود عرضية خارجها.
 - يسمح باستخدام ما يسمى بمحاسبة التحوط وبطرق واساليب مختلفة تتناسب ونوع الاداة المالية.

٢.٢: تعديلات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وأهميتها: منذ تاريخ نفاذ هذا المعيار اجريت عليه العديد من التعديلات، أهمها تلك التي حصلت عام ٢٠٠٥ والاهم منها ما حصل في أكتوبر ٢٠٠٨، بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية ومارافقها، واستجابة إلى ازمة القروض فان التعديلات الصادرة في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ تعالج مسألة الفوارق بين المعايير الدولية والمحلية خصوصا بين معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية وبما يضمن توفير معلومات مالية عالية الجودة للمستثمرين في اسواق راس المال العالمية، وضمان الشفافية واستعادة الثقة بالاسواق المالية واهم تلك التعديلات:

- السماح باعادة تصنيف الاستثمارات المالية التي لا يحتفظ بها للمتاجرة وفي حالات نادرة.
- السماح باعادة تصنيف القروض (اساس التكلفة) اذا كانت النية والقدرة هي الاحتفاظ بها للمستقبل القريب أو لغاية الاستحقاق،
- بالنسبة لسندات الدين المالية. عدم السماح باعادة التصنيف اذا كان خيار القيمة العادلة قد تم اعتماده سابقا.

2. ٣: الادوات المالية: هي عقود تنشأ بين طرفين وينتج عنها موجودات مالية أو مطلوبات مالية على المشروع أو حقوق مساهمين لمشروع اخر، وقد تكون الاداة المالية عبارة عن نقد أو اداة حق ملكية أو حق تعاقدى لاستلام نقد أو موجودات مالية اخرى. وهي ادوات اولية او اصلية يترتب على اقتناؤها تدفق نقدي ويتم اطفائها عند بيعها أو انتهاء اجلها. ومن امثلة الادوات المالية: الاستثمارات المالية (سندات الدين المدرجة وغير المدرجة، حقوق الملكية المدرجة، حقوق ملكية خاصة واية استثمارات في حقوق ملكية غير مدرجة)، والقروض المنشأة المشتركة، واتفاقيات اعادة الشراء واوراق عمليات الاقراض والاعارة، واصول مالية محتفظ بها للمتاجرة، والادوات المالية المشتقة (بغرض المتاجرة أو بغرض التحوط)، وسندات القبض التجارية الاخرى، والنقد ومعادلات النقد، والتزامات محتفظ بها للمتاجرة، وقروض بنكية طويلة الاجل، والسندات والسندات غير المضمونة والعملات الورقية.

٣: المشتقات المالية:

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

وحيث ان هذا الموضوع يتسم بالتشعب والتنوع والصعوبة والتعقيد، فسنحاول قدر المستطاع عرضه وتبسيطه بقدر ما يسهل فهمه واستيعاب مشكلاته بدءا بالتعريف وانتهاء بالمحاسبة عن المشتقات المالية

٣. ١: تعريف المشتقات المالية: المشتقات المالية هي ادوات مالية ترتبط باداة معينة أو مؤشر أو سلعة، والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الاسواق المالية. اما قيمة الاداة المشتقة فانها تتوقف على اسعار الاصول أو المؤشرات محل التعاقد، وعلى خلاف ادوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدما ليتم استرداده وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار، وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الاغراض وتشمل ادارة المخاطر والتحوط ضدها، والمراجحة بين الاسواق والمضاربة. ومن انواعها ومتغيرات تسعيرها (المعيار ٣٩) ارشادات التنفيذ، القسم ب، ب ٢: تعريفات: تعريف المشتقة) ما يلي:

متغير التسعير/التسديد الرئيسي(المتغير الاساسي)

نوع العقد

اسعار الفائدة

عقد مقايضة سعر الفائدة

التصنيف الائتماني/ مؤشر الائتمان أو سعر الائتمان

مقايضة ائتمان

٣. ٢: استخدام المشتقات المالية: تستخدم من قبل المؤسسات المالية والمصرفية اساسا لتحقيق هدفين هما:

- ادارة المخاطر: المشتقات المالية هي من اهم ادوات ادارة (تغطية) المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وذلك بعزل المخاطر المعقدة التي تتجمع في الادوات المالية التقليدية لتقليل اثر تقلبات السوقية غير المتوقعة التي يكون لها اثر سلبي على الهيكل التمويلي للمؤسسة.

- جني الارباح: وذلك من خلال المشتقات المقنتاة لاغراض المتاجرة حيث يتم بيع المنتجات في اسواق المشتقات لتمكين العملاء من الدخول في صفقات تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية، وتكوين المراكز المالية بالاستناد إلى توقعات خاصة بتحركات الاسعار ومبادلة المخاطر في اسواق مختلفة وتوقع الحصول على ارباح من

التغيرات الايجابية في الاسعار أو المعدلات أو المؤشرات، وموازنة اسعار الصرف للاستفادة من فروقات الاسعار بين الاسواق والمنتجات المختلفة بهدف تحقيق الارباح.

٣. ٣: المتعاملون بالمشتقات المالية: يمكن تصنيف المتعاملين في عقود المشتقات المالية إلى فئتين:

الفئة الاولى: وتمثل المستخدمين النهائيين لغرض التحوط والمضاربة وتكوين المراكز المالية، كالمصارف وشركات التأمين وبيوت الاوراق المالية وصناديق الاستثمار والتقاعد وذلك على النحو التالي:

– المتحوطون و يهتمون بتخفيض المخاطرة من خلال التعامل بالمشتقات التي تسمح بتحسين درجة التأكد،

– المضاربون الذين يراهنون على حركة الاسعار المستقبلية للمشتقات المالية لتحقيق المكاسب،

– المراجحوون الذين يستفيدون من فروقات الاسعار لتحقيق ارباح عديمة المخاطرة وذلك بالشراء من الاسواق منخفضة الاسعار والبيع وفي نفس الوقت في اسواق مرتفعة الاسعار.

الفئة الثانية: وتمثل الوسطاء لتلبية احتياجات المستخدمين النهائيين للمشتقات مقابل جني الايرادات على شكل رسوم وعمولات وهوامش عروض البيع والشراء

٣. ٤: تصنيف المشتقات المالية: وتنقسم اصلا هذه المشتقات إلى:

أ- المشتقات العادية Derivatives: وهي اداة مالية أو عقود اخرى ضمن نطاق المعيار (٣٩) وتكون منفردة أو ملحقة بالاداة المالية وقابلة للتحويل بصورة مستقلة عنها.

ب- المشتقات المدمجة (الضمنية) Embedded Derivatives: عقد مضيف لكنه غير قابل للتحويل التعاقدي بصورة مستقلة عن الاداة المدمجة، ويؤدي عقد المشتقات الضمنية إلى حدوث أو توفير بعض أو كل التدفقات النقدية المطلوبة طبقا للعقد الاصلي بسبب سعر فائدة محدد أو سعر اداة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف عملة اجنبية أو مؤشر الاسعار أو المعدلات أو المؤشر الائتماني أو اية متغيرات اخرى.

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

٣. ٥: أدوات المشتقات المالية (أنواع المشتقات المالية): للمشتقات المالية أنواع كثيرة ومتشعبة للأسباب المارة الذكر و أهمها:

أ: العقود المستقبلية: وهي عقود شراء أو بيع لاصل معين بسعر محدد متفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي، على ان يتم تنفيذ الاتفاق في تاريخ استحقاق العقد، يستخدم هذا النوع من المشتقات لمقابلة مخاطر التدفقات النقدية وتحقيق الارباح. ان العلاقة بين المتعاقدين تكون هنا غير مباشرة حيث يتوسط احد بيوتات التسوية لضمان حقوق كل منهما، ولهذه العقود سوق ثانوي وبالتالي يمكن لاي طرف اقفال مركزه المالي في أي وقت، ومن أنواع العقود المستقبلية:

– العقود الاجلة: وهي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو اداة مالية معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل لتلبية احتياجات محددة وللتعامل بها خارج الاسواق المالية النظامية.

– اتفاقيات الاسعار الاجلة: وهي عقود مستقبلية خاصة بأسعار العملات يتم تداولها خارج الاسواق المالية النظامية وتنص على ان يسدد الفرق نقدا بين سعر العمولة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن اصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها

ب: الخيارات: وهي اتفاقيات تعاقدية يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو اداة مالية بسعر محدد سلفا في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد للتحوط ضد مخاطر تغير اسعار الاصول بالنسبة للمستثمر، وتحقيق الارباح بالنسبة للمضارب، واهم انواعه هي خيار الشراء وخيار البيع.

ج: المبادلات: عقد بين طرفين لمبادلة اصل أو تدفق نقدي معين مقابل اصل أو تدفق نقدي اخر وذلك لتحقيق الربح، لو مواجهة الالتزامات المستقبلية، اوتوفير السيولة، اوايجاد وضع اجل مقابل وضع اجل كبيع دولار مقابل ين، ومن انواع المبادلات: مبادلة معدلات الفائدة، مبادلة العملات، المبادلة الخيارية، مبادلة الاسهم، مبادلة السلع، السقف، القاعدة أو الارضية، السقف والقاعدة... الخ.

٣. ٦: مخاطر التعامل بالمشتقات المالية: مع ان المشتقات المالية اتاحت للمؤسسات المالية الفرصة لتنويع خدماتها وتوفير ادوات جديدة لزيادة ارباحها أو تقليل الخسائر المتوقعة الا ان التعامل بها قد يؤدي إلى مخاطر كثيرة اهمها:

- مخاطر الائتمان: وتنشأ عن عدم الالتزام بالعقد.
- مخاطر التحويل: تنشأ هذه المخاطر عند فرض قيود وضوابط على تحويل العملات من دولة لآخرى.
- مخاطر تشغيلية: وتشمل عدم السداد في تاريخ الاستحقاق، وكذلك السداد إلى الطرف الخطأ.
- مخاطر اسعار الصرف: وتنشأ عن التغيرات غير المتوقعة في اسعار الصرف عند الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الاجنبية.
- مخاطر نظامية: نتيجة خلل في المركز المالي لمؤسسة مصرفية او مالية تتعامل بسوق المشتقات والذي يؤدي بدوره إلى خلل مالي واسع في المؤسسات الاخرى والاسواق المالية المرتبطة بسوق المشتقات.
- مخاطر اسعار الفائدة: ترتبط بوجود فجوات استحقاق بين اصول والالتزامات المصرف.
- مخاطر قانونية: وتنشأ نتيجة عدم قانونية المشتقات، أو عدم وجود قوة قانونية للعقود أو عدم القدرة على تنفيذ العقد.
- مخاطر السوق: وتنشأ عن التقلبات غير المتوقعة في اسعار عقود المشتقات بسبب تقلبات اسعار الاصول محل التعاقد، أو نقص السيولة.

٣. ٧: المحاسبة عن المشتقات المالية في اطار معيار المحاسبة الدولي (٣٩)

٣. ٧. ١: النطاق: باعتبار ان معيار المحاسبة الدولي (٣٩)، يتضمن اسس الاثبات والقياس والافصاح والتحليل لكافة الادوات المالية بما فيها المشتقات المالية، عليه ينطبق ما يتعلق بالمشتقات المالية على كافة العمليات باستثناء الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة مثل حقوق والتزامات عقود الایجارات، وخطط الاصول والالتزامات المتعلقة بمنافع العاملين،

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

والخطط والالتزامات في ظل عقود التأمين، وعقود الضمان المالي المرتبطة بفشل المدين في الدفع، والعقود المبنية على متغيرات طبيعية.

٣. ٧. ٢: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية:

أ- الاعتراف بالمشتقات المالية: تستلزم عملية تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩):

- الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية بما في ذلك المشتقات المالية، وقياسها مبدئياً بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للاصل المالي أو

للمطلوب عندما تصبح المنشأة طرفاً في التعاقد لشراء أو بيع أصول مالية

- الاعتراف بشراء أو بيع الموجودات المالية بطريقة منتظمة (الثبات) باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة أو أسلوب تاريخ التسوية.

ب- الغاء الاعتراف بالمشتقات المالية: يجري الغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو بجزء منها عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية للموجود المالي من خلال البيع أو الانقضاء أو التنازل عن هذه الحقوق، وعندما يتم الغاء الاعتراف بالاصل المالي فإن الفروق بين العوائد والقيمة الدفترية المسجلة يتم ادراجها في الربح أو الخسارة عن الفترة. كذلك الفائض أو العجز الناتج عن إعادة التقييم في فترات سابقة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية، فيتم ادراجه أيضاً في الربح والخسارة عن الفترة، ولن تستطيع أي منشأة تصنيف أصول مالية كمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق **Held-to-Maturity** إذا قامت خلال العام الحالي أو عامين سابقين ببيع أو إعادة تصنيف جزء أكبر من قيمة غير جوهرية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق وذلك قبل تاريخ الاستحقاق.

ج- القياس للمشتقات المالية: بموجب المعيار (٣٩) يجب قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة، وهي القيمة التي يتم من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عقد صفقة تتم وفقاً لآلية السوق، وبعد الاعتراف بالادوات المالية ومشتقاتها يجب:

- قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة عدا القروض والذمم المدينة التي لا يحتفظ بها للمتاجرة، الاستثمارات التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق كأدوات الدين والاسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجبارياً، الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها

العادلة بشكل موثوق به وانما يجب ان تقاس بمقدار التكلفة المطفأة وعلى ان تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة.

- قياس كافة المطلوبات المالية ومشتقاتها عدا المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة بمقدار قيمتها المطفأة.

- التقرير عن المكاسب أو الخسائر المعترف بها نتيجة تغير في القيمة العادلة لاصل أو مطلوب مالي ما وليس جزءا من علاقة تحوطية، ويتم التقرير اما ضمن ربح أو خسارة الفترة اذا كانت الاداة أو المشتق المالي محتفظ به للمتاجرة، واما ادخالها ضمن ارباح أو خسائر الفترة والاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية عند بيع الاصل المالي أو تحصيله ذلك اذا كان الاصل المالي متوفر للبيع.

- الاعتراف بمكسب أو خسارة اعادة القياس بالقيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية المرحلة بمقدار التكلفة المطفأة في ارباح وخسائر الفترة أو عندما يلغى الاعتراف بها عند انخفاض قيمتها.

- ادراج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن اعادة القياس بالقيمة العادلة للاصول المالية والالتزامات المالية في صافي الربح أو الخسارة للفترة باستثناء المكاسب أو الخسائر الناتجة عن فئة الاصول المالية المتاحة للبيع ويجب الاعتراف بها في حقوق الملكية حتى يتم بيعها أو ان تنخفض قيمتها، وايضا باستثناء عندما تغطي الاصول المالية والالتزامات المالية (المرحلة بالتكلفة المستهلكة) باداة تحوط عندئذ يتم تطبيق قواعد التحوط الواردة في هذا المعيار.

- ادراج جميع خسائر انخفاض القيمة في صافي الربح أو الخسارة عن الفترة بغض النظر عن الفئة التي ينتمي اليها الاصل المالي، و عندما تحدث خسائر انخفاض في القيمة للاصول المالية المتاحة للبيع حيث القياس بالقيمة العادلة والاعتراف بالفروقات يكون في حقوق الملكية يجري تحويلها من حقوق الملكية إلى صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.

- الاعتراف بزيادة في القيمة في فترات مستقبلية وبما لا يتجاوز التكلفة المستهلكة للاصل التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة مثل الاصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويشمل

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

القياس اللاحق للمشتقات المالية بالقيمة العادلة (في الميزانية) الأصول المالية بغرض المتاجرة شاملا جميع المشتقات والادوات غير المشتقة شاملة الأصول المالية التي تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات، والالتزامات المالية بغرض المتاجرة شاملا كل المشتقات و الادوات المالية غير المشتقة متضمنة الالتزامات المالية التي تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات اذا كانت كل التغيرات في القيمة العادلة خاضعة لتحوط كامل.

د- التحوط والمشتقات المالية: ان فعالية تغطية المخاطر تعني درجة الغاء أو تعويض أثر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات لبند تمت تغطية مخاطره من خلال التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لاداة تغطية المخاطر (معيان المحاسبة المصري ٢٦)

(١): مفهوم التحوط واشكاله: التحوط يعني تغطية المخاطر، أي الدخول في اداة مشتقة أو غير مشتقة لتغطية المخاطر والاعتراف بالاثار التعويضية المتماثلة على صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لاداة التحوط وبند التحوط المرتبط به وتأخذ علاقات تغطية المخاطر (التحوط ضد المخاطر) ما يلي:

- تغطية مخاطر القيمة العادلة **A Fair Value Hedge** عند الاعتراف باصل أو التزام مثال ذلك التغيرات في القيمة العادلة لسندات بمعدل فائدة ثابت نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة السوقية.

- تغطية مخاطر التدفق النقدي **A cash Flow Hedge** وهي تغطية مخاطر التعرض لخسائر التدفقات النقدية المرتبطة بالاعتراف باصل أو التزام مثال ذلك مدفوعات الفائدة المستقبلية على سندات ذات معدل متغير.

- تغطية مخاطر صافي الاستثمار في كيان اجنبي **The Hedge of a Net Investment in a Foreign Entity** وتعلق بتغيرات اسعار الصرف الاجنبي.

(٢): محاسبة التحوط للمشتقات المالية: الواقع ان التحوط يكون اساسا للمشتقات المالية ونادرا ما يكون للادوات المالية، ويعني تحديد المشتق المالي (وفي ظروف محددة الاداة المالية) لمواجهة التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للبند المحوط. واداة التحوط هي

عبارة عن محفظة مشتقات تحتوي على اوضاع معادلة للمخاطر لكل من التحوطات المنفردة وتحوطات المحفظة، ويتم قياس جميع المشتقات المعنية بالقيمة العادلة (المعيار ٣٩: اساس الاستنتاجات: استنتاج ٢١٥). و يجب في محاسبة التحوط للادوات المالية:

- ان يكون البند المحوط اصلا أو مطلوباً أو التزاماً ثابتاً أو عملية مستقبلية يتوقع تعرضها لمخاطرة التغير في القيمة أو التدفقات النقدية، والاعتراف باثار ذلك في صافي الربح أو الخسارة،

- اذا كان البند المحوط اصلا أو مطلوباً غير مالياً فانه يعتبر بنداً محوطاً اما نتيجة مخاطر العملة الاجنبية أو لكافة المخاطر بسبب صعوبة فصل وقياس الجزء المناسب من التدفقات النقدية أو التغييرات في القيمة العادلة،

- الاعتراف بمكاسب أو خسائر إعادة قياس اداة التحوط بمقدار القيمة العادلة في صافي الربح أو الخسارة اذا حقق تحوط القيمة العادلة كافة الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط،

- السماح بمحاسبة تغطية المخاطر فقط عندما تكون اداة التحوط مشتق (وليس خيار محرر)، أو خيار محرر يستخدم لتغطية خيار شراء اصل أو التزام غير مشتق لتغطية مخاطر عملة اجنبية.

(٣) قواعد محاسبة التحوط للمشتقات المالية: تكون علاقات تغطية المخاطر (التحوط) مؤهلة لقواعد محاسبة تغطية المخاطر الخاصة اذا طبقت المعايير التالية:

- ان تقوم المنشأة في بداية فترة تغطية المخاطر بعمل توثيق رسمي لتفاصيل عملية تغطية المخاطر،

- يمكن قياس عملية تغطية المخاطر بفعالية، مع توقع ان تكون عملية تغطية المخاطر فعالة بدرجة كبيرة واذا وجدت فروقات يجب ان تكون طفيفة، وبالتالي تغطية المخاطر تكون بصورة شبه كاملة وتتراوح النتائج بين ٨٠ % إلى ١٢٥ %، وتكون التغطية غير فعالة اذا كانت الفروقات خارج نطاق تلك النتائج،

- في حالة المعاملات التقديرية فان العملية يجب ان تكون محتملة بدرجة كبيرة،

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

– ان تغطية المخاطر كانت فعالة طوال هذه الفترة.

(٤): الاعتراف بمكاسب وخسائر تحوط القيمة العادلة للمشتقات المالية: وتتطلب هذه العملية ما يلي:

– يجب الاعتراف بمكاسب أو خسائر إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة في صافي الربح أو الخسارة، وكذلك المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تسويات القيمة الدفترية المرحلة لبنود التحوط،

– الاعتراف في حقوق الملكية (قائمة حقوق الملكية) بالجزء المعني من المكاسب أو الخسائر عن أداة التحوط الفعال، أما الجزء غير الفعال فيتم التقرير عنه في صافي الربح أو الخسارة فيما يتعلق بمخاطر التدفق النقدي،

– الاعتراف بمكاسب وخسائر تحوط صافي الاستثمار في كيان اجنبي، اذا كانت أداة التحوط تمثل تحوط فعال فإنه يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من خلال التغيرات في قيمة حقوق الملكية، والجزء غير الفعال فيتم التقرير عنه في صافي الربح والخسارة

– استبعاد المكاسب أو الخسائر المرتبطة بالتحوط الثابت (أو الصفقة التقديرية التي ينتج عنها اصل أو التزام مالي) والمعترف بها سابقا في حقوق الملكية، وتدخل ضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ على الاصل أو الالتزام.

هـ- العرض والافصاح للمشتقات المالية: وبموجب المعيارين (٣٩) و (٣٢) يجب ان يتضمن هذا الافصاح ما يلي:

– السياسات والطرق المحاسبية للمنشأة: مثل تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ترحل بمقدار القيمة العادلة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع والتي يتم قياسها لاحقا للاعتراف المبدئي حتى يتم التصرف بها، وفيما اذا كانت المشتريات والمبيعات للموجودات المالية قد تمت المحاسبة عنها في تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسديد،

- الجوانب المتعلقة بالتحوط كاهداف وسياسات ادارة المخاطر المالية للمشروع والتحوط عن كل نوع رئيسي من العمليات المتنبأ بها، وصف ادوات التحوط وقيمتها العادلة وطبيعة المخاطر المحوطة، وتحوطات القيمة العادلة والتدفق النقدي وصافي الاستثمار في وحدة اجنبية والفترات التي يتوقع خلالها حدوث العمليات المتنبأ بها، والعمليات التي لا يتوقع حدوثها، ومخاطر الفائدة،
- عند الاعتراف بمكاسب أو خسائر الموجودات والمطلوبات المالية المشتقة وغير المشتقة على انها ادوات تحوط تدفق نقدي مباشرة في حقوق الملكية فيجب الافصاح عن المبلغ الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية والمبلغ الذي تم اسبعاده والابلاغ عنه في صافي الربح او الخسارة،
- الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بمكاسب وخسائر اعادة قياس الادوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة،
- الافصاح بصورة منفصلة عن اجمالي دخل الفائدة واجمالي مصروف الفائدة، والابلاغ عن اجمالي المكاسب والخسائر من الغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية الداخلة في ارباح وخسائر الفترة بصورة منفصلة عن تعديلات القائمة العادلة،
- اتفاقيات للتوريق المالي أو اعادة الشراء والضمانات المتعلقة بها بصورة منفصلة،
- اعادة تصنيف الاصل المالي بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة،
- طبيعة ومقدار خسارة الانخفاض بقيمة الاداة المالية،
- الموجودات المالية المرهونة كضمان لالتزامات معينة بالنسبة للمقترض
- الضمانات الاضافية للموجودات المالية وغير المالية التي تم قبولها أو بيعها أو اعادة رهنها وبالقيمة العادلة بالنسبة للمقرض،
- اسباب عدم امكانية قياس القيمة العادلة بصورة موثوق بها.

ثانيا: الازمة المالية العالمية الحالية

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

نحاول هنا التعريف بالازمة المالية من خلال عرض اهم مظاهرها وتداعياتها تمهيدا لتحليل اسبابها، ولا شك ان هذا الامر صعبا للغاية بسبب تضارب المعلومات والحقائق والاراء بين كل المعنيين من مهنيين واكاديميين وسياسيين وغيرهم.

أ. التعريف بالازمة المالية العالمية الحالية وجذورها وسماتها: الحقيقة ولغاية الان، ليس هناك تعريف واضح ومحدد للازمة المالية العالمية الحالية، بل ان الاقتصاديين مختلفون كثيرا في هذا الامر، ولكن بكل تأكيد ان الازمة هي نتاج لسوء الاستغلال والتصرف بالموارد المتاحة وبسبب قرارات خاطئة أو غير مشروعة، وليست نتاج كوارث طبيعية والحمد لله. ان جذور الازمة المالية العالمية التي وقعت في ٢٠٠٨/٩/١٣ تكونت نتيجة لعدد من العوامل والممارسات التي استندت إلى الفكر الرأسمالي والسياسات المصرفية والمالية الأمريكية اساسا، وقد تعمقت الازمة قبل ان تستبين مظاهرها في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة بسبب مايتيحها النظام الرأسمالي من حرية لاجراءات وسياسات سوقية غير مسبوقة في العالم، في ظل غياب رقابة فاعلة من الدول والحكومات (ندوة مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٨، ورقة العمل الرئيسية)، وتأكيدا لذلك جاء قمة العشرين التي يشكل اقتصادها ٩٠ ٪ من الاقتصاد العالمي (الغرب الذي سكانه ١/٥ العالم يمتلك ٤/٥ ثروة العالم)، لتبين ان مضاربات شركاتها الكبرى في الاسواق المالية ادت زيادة الكتلة المالية ٦٠ مرة اكثر من الكتلة المادية (الانتاجية) وبالتالي ظهور سوق هائل من الاموال للمضاربات. ان الازمة الحالية تشبه ازمات اقتصادية اخرى سابقة مثل الكساد الكبير عام ١٩٢٩ وازمة النفط ١٩٤٧ وازمة اواسط الثمانينات ١٩٨٣ حسب رؤية عدد من المحللين والخبراء، ولكنها تبقى ذات سمات مميزة جدا اهمها ضخامة اثرها على الاقتصاد العالمي وبرمته وابتكارات الادوات المالية المستخدمة خلالها(مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٨، ورقة العمل الرئيسية).

ب. تداعيات الازمة المالية العالمية الحالية: المسألة التي لا يختلف عليها اثنان، هي ان الازمة المالية الحالية عصفت بكل دول العالم، وايضا بكل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء وان كانت بدرجات متفاوتة نسبيا وامتداد تداعياتها للجوانب السياسية والاجتماعية، كما ان كل العوامل تداخلت وتضافرت معا في نشوء الازمة واستمراريتها، ولعل هذا ماجعل الاقتصاديين

يتخطون في تحديد واضح لاسباب هذه الازمة، و يمكن استخلاص اهم ملامح تداعيات تلك الازمة بما يلي:

(١): افلاس وانهيار عدد كبير من الشركات الكبرى في العالم والتي تقدر موجوداتها بمليارات الدولارات، فلقد وصل عدد البنوك التي اعلنت افلاسها حوالي ١٠٠ بنك في الولايات المتحدة فقط و فقط للفترة منذ بداية عام ٢٠٠٩، وفي دول الخليج قدرت خسائر البنوك ٣ ترليون دولار، وخسرت اسواق المال الخليجية بلايين الدولارات بعد شهور من الازمة، مشكلة امريكا تتجاوز ١٠.٦ ترليون دولار ويتوقع ان يصل إلى حوالي ١٠٠ ترليون دولار،

(٢)- الهبوط الحاد في اسواق الاسهم والذي وصل إلى حوالي ٧٥ %، وحتى أكثر من ذلك في بعض الاسواق مع ركود اقتصادي عام امتد ليشمل اسعار النفط في العالم،

(٣)- انخفاض في الاستثمار الاقتصادي في كل دول العالم، حتى انه اصبح معدوما في بعضها،

(٤)- ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة حتى في الدول المتقدمة،، ويكفي القول ان هذه الظاهرة هي الاولى في التاريخ الحديث يصل بها عدد العاطلين عن العمل إلى هذا الحد وفي منطقة اليورو وحدها الان اعلى منها في ١٠ سنوات مضت مجتمعة وفي اليابان وصل معدل البطالة إلى مايزيد عن ٥ % وهو الاعلى ما بعد الحرب العالمية،

(٥)- انخفاض بل تدهور في المنح والمساعدات الدولية للبلدان الفقيرة،

(٦)- تناقض وتخطيط في مواقف واجراءات الاقتصاد الحر، والدليل قيام الحكومات في مختلف بلدان العالم واهمها امريكا و اوربا ودول الخليج العربي من ضخ مئات مليارات الدولارات للمؤسسات والشركات المتعثرة والفاقة للسيولة المالية لانقاذ الموقف، في منطقة اليورو فقط تم ضخ مايزيد عن ٣ ترليون دولار، بل ان الامر تعدى ذلك ليصل إلى تأميم بعض البنوك، وتخفيض معدلات الفائدة الرئيسية على القروض حتى وصلت للنصف أو اقل احيانا،

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

(٧)- شيوخ السلوكيات غير الاخلاقية في العالم المبنية على الغش والخداع والتحايل والاستغلال بكل صوره واشكاله ومن خلال شتى الاساليب والادوات والمشتقات المالية والتي تشهد ابتكاراتها تطورا وتزايدا ملحوظا.

ثالثا: الدراسات السابقة

عديدة هي الدراسات التي تناولت اسباب حدوث الازمة المالية الحالية الا انها لم تتناول بالتحليل اللازم للكيفية التي تؤثر بها تلك الاسباب في حدوثها واستمراريتها، ولعل مايتعلق منها بالمشتقات المالية هو الاكثر انتقادا لانه محدودا في عدده ومحدودا جدا في مضمونه، وتتناول في ما يلي اهم الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع:

١. حلمي، خالد سعد زغلول، ٢٠٠٩، بعنوان " الدور الرقابي للبنوك المركزية ومدى فاعليتها في مواجهة الازمة المالية العالمية "وتناولت الدراسة نبذة تاريخية عن تطور النظام المالي العالمي، واسباب الازمة المالية التي جاءت نتيجة لسلسلة من الانشطة الخاطئة من بعض المؤسسات المالية التي فجرت ازمة الرهن العقاري والتضخم الورقي وسياسة الاقتراض بضمان دفتري، واستخدام وسائل جديدة لزيادة حجم الاقتراض والتي تعرف بالمشتقات المالية، اضافة إلى ضعف الرقابة على تلك المؤسسات وسماحة الرهون العقارية، واثارة الدراسة إلى اهمية الدور الرقابي للبنوك المركزية في مواجهة الازمة الالية باعتبارها الجهة المسؤولة عن ادارة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية لتحقيق الاستقرار النقدي، وتفعيل الدور الرقابي من خلال راس المال، والاصول، والادارة، والعوائد، والسيولة، والرقابة الداخلية.

٢. الحسن، ٢٠٠٩، بعنوان " شركات استثمار الاموال (البورصة العالمية) وتحليل الاسباب والاثارعلى انهيارها في الاردن"، وهي دراسة ميدانية استطلعت اراء الجهات المالية والادارية والقانونية حول عشرات الاسباب التي قدرت الدراسة انها تقف وراء انهيار تلك الشركات، وباستخدام بعض الاساليب الاحصائية في تحليل البيانات جاءت النتائج لتبين ان من اهم الاسباب (هامة جدا وهي اعلى تقدير مستخدم في الدراسة حسب مقياس

ليكرت) كانت تخص التوجه غير المبرر نحو الكسب السريع وغياب الشفافية، ويليها بتقييم (هام) النية في التحايل، التحايل على القوانين، عدم وجود حسابات نظامية وغيرها، واخرى كثيرة كان تقييم دورها متوسط الأهمية.

٣. Lin 2008، بعنوان "المشتقات المالية: أدوات لإدارة الأرباح"، وهدفت الدراسة إلى التحقق فيما إذا كانت الإيرادات المتحققة من خلال عمليات المشتقات المالية هي عمليات اقتصادية حقيقية، وفيما إذا كانت الإيرادات قد انتظمت منذ ١٩٩٧ ولغاية ١٠ سنوات، وأخيراً فيما إذا كانت المعايير المحاسبية تقرر بصورة ملائمة عن الأرباح والخسائر لعمليات المشتقات المالية، وعلى عينة من ٥٠٠ شركة من بين ٦٠٠٠ تبين بالنتيجة أن الإيرادات لا تمثل إيرادات اقتصادية حقيقية، إلا أنها كانت أقل تقبلاً، أما المعايير المحاسبية فلم تكن ملائمة في السماح بمحاسبة تقرر الأرباح والخسائر عن المشتقات بصورة ملائمة.

٤. بيت جوتير نورث ٢٠٠٣، بعنوان "المشاكل المتعلقة بقيمة المشتقات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية (٣٩)"، وهي دراسة نظرية تبحث بالعلاقة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة العادلة للمشتقات المالية ومزاياها، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن القيمة العادلة للمشتقات المالية غير ملائمة في الأسواق غير النشطة، وبينت بالتالي الطرق البديلة لقياس الأدوات المالية في حال عدم وجود قيمة عادلة لأحدى الأدوات المالية.

٥. روبرت جينسن، ٢٠٠١، بعنوان "حالة واقعية جدلية عن محاسبة مبادلة النحاس وتحديات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) ومعيار المحاسبة الأمريكية (١٣٣)"، وهي دراسة ميدانية تتناول كيفية التحوط لمخاطر الائتمان في ظل المعيارين المذكورين كما أنها تظهر كيف أن ضبط الأدوات المالية بالقيمة العادلة يؤدي إلى تضليل أكبر للمستخدم مما لو ضبطت بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية وأن تطبيق متطلبات المعيار (٣٩) تؤدي إلى نتائج أفضل من تطبيق المعيار الأمريكي (١٣٣).

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

٦. نظام حسين، ٢٠٠١، بعنوان " المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية في ظل القيمة العادلة"، وهي دراسة تحليلية نظرية تناولت تطور مفهوم القيمة العادلة والمشتقات المالية واغراضها وانواعها ودور معيار المحاسبة الدولية (٣٩) في توفير بيانات أكثر دقة وفائدة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف وأهم نتائج الدراسة هي ان الاعتراف بالادوات المالية ومشتقاتها بالميزانية يعكس بالضرورة مركزا ماليا أكثر دقة وفائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ولكن من جهة أخرى بينت ان المحاسبين والمدققين أصبحوا امام خيارين اتجاها مستخدمي القوائم المالية هي اما قوائم مالية تستند إلى الموضوعية ولكنها غير ملائمة واما قوائم مالية تحتوي على معلومات تستند إلى اللاموضوعية ولكنها ملائمة.

٧. ماركو الجبريني، ٢٠٠٠، بعنوان "المشتقات المالية في القوائم المالية للشركات"، وهي ايضا دراسة ميدانية على مختلف الشركات اظهرت الفروقات القائمة بين الواقع وما تستلزمه متطلبات المعيار (٣٩) فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والافصاح للادوات المالية في القوائم المالية.

أهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تركز على تحليل مشكلات المشتقات المالية التي تؤدي إلى اظهار بيانات غير موثوق بها وغير ملائمة ومن ثم على دورها في حدوث الازمة المالية، في حين اقتصرت الدراسات السابقة على تسمية بعض العوامل دون الخوض في مشكلاتها وانعكاساتها والتركيز على تطوير الوسائل الرقابية للحد من اثارها.

المبحث الثالث

معايير المشتقات المالية والمحاسبة عنها والازمة المالية العالمية الحالية
لقد كثر الحديث عن الفساد المالي والمحاسبي والتلاعب بالبيانات حتى ظهرت في العالم كثير من الفضائح المالية والمحاسبية ولازال الجبل على الغارب، فأين موقع المشتقات المالية من ذلك و ماهي مشكلاتها الجوهرية وما انعكاساتها على الازمة المالية العالمية الحالية. ان المشكلات المتعلقة بالمشتقات المالية بقدر ماهي مشكلات مبدئية وجوهرية ذات اطر اجتماعية وسياسية ومالية واقتصادية وعقدية، فانها ايضا مشكلات ذات طبيعة فنية محاسبية

من جهة أخرى. ولضخامة هذا الموضوع سنختصر قدر الامكان ونناقش مشكلاتها من خلال المحاور المألوفة في المحاسبة ومعاييرها وهي النطاق، والاعتراف، والقياس، والافصاح.

أولاً: مشكلات المشتقات المالية على مستوى نطاق العمل بها:

وهي مشكلات تنتج عن طبيعة وتنوع عمليات المشتقات المالية والتي نناقشها بإيجاز

كما يلي:

١. تنوع المشتقات المالية وتوسع العمل بها: عديدة ومتشعبة هي انواعها وادواتها والمتعاملين بها، حتى نجد مايرتبط منها بالمناخ والبيئة ويبيع الدين بالدين... الخ، وهي ينطبق عليها مايشمل كافة العمليات باستثناء ما تم ذكره سابقا في المبحث النظري، بدءا بالشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة وانتهاء بالعقود المبنية على متغيرات طبيعية، ومن حيث تصنيفات وتقسيمات وانواع المشتقات المالية وادواتها لاحظنا وجود المشتقات العادية والمشتقات المدمجة (الضمنية)، وللمشتقات المالية انواع كثيرة ومتشعبة، اساسها العقود المستقبلية (كالعقود الاجلة واتفاقيات الاسعار الاجلة)، والخيارات (كخيارات حقوق الشراء وخيارات حقوق البيع)، والمبادلات (مبادلة معدلات الفائدة، العملات، الخيارات، الاسهم، السلع، السقف، القاعدة أو الارضية، السقف والقاعدة.. الخ) ومن حيث المتعاملين بالمشتقات المالية نجد المستخدمين النهائيين (المتحوظون والمضاربون والمراجحون) والوسطاء، ويترتب على ما تقدم:

أ. تعدد وتشعب مشكلاتها ومعالجاتها وعليه تتطلب عمليات التعامل بها والمحاسبة عنها مزيدا من الاجراءات والابتكارات لطرق واساليب غير متعارف عليها بل هي تتسم بغرابتها اضافة إلى السرعة المطلوبة في معالجتها،، ونحن لازلنا في الواقع بعيدين جدا عن تغطية ومعالجة هذا التنوع في المشتقات المالية عدا مشكلات الموضوعية والموثوقية والملائمة والشفافية والكلفة والمنفعة المترتبة عليها.

ب. صعوبة عملياتها والتعقيد في المفاهيم والممارسة، ان مادة معيار المحاسبة الدولي (٣٩) غطت الجزء الاكبر من اجمالي صفحات كافة المعايير مقارنة بالمعايير الاخرى وتحتل المشتقات ضمنه الحصة الاكبر، هذا عدا كثرة الفقرات والتفاصيل والطرق والاساليب والتداخل بينها

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبسي

وبخلاف بقية المعايير، وبالتالي يخرج هذا عن التبسيط المستهدف وإيجابياته للممارسة المحاسبية.

ج. تعدد المخاطر التي تتعرض لها عمليات المشتقات المالية بسبب تنوعها وتشعبها وتباين طرقها وإساليبها كمخاطر الائتمان والمخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السوق وكثير غيرها.

د. صعوبة في السيطرة والرقابة على العمليات عموماً بسبب اتساع النطاق وتزداد هذه الصعوبة مع وجود كثير من العمليات غير المنضبطة شرعاً أو خلقاً أو عرفاً التي تتسم بها المشتقات المالية.

هـ. تتطلب المحاسبة عن عملياتها نظم محاسبية محوسبة متطورة لاستحظار ومتابعة العمليات المعقدة وهو ما تفتقر إليه العديد من بلدان العالم والواقع أن بسبب عدم توفر الخبرات الكافية وارتفاع التكاليف لتطوير نظام المعلومات المحاسبية سيكون هذا أمراً حاسماً لانجاح عملية تبني معايير المحاسبة الدولية، ويجب على نظام المعلومات هذا أن يقدم أدوات حساب أكثر أداءاً لمعالجة المعايير المعقدة مثل معيار ٣٩ وفي نفس الوقت السماح بالدخول لمصادر المعلومات (منتدى المحاسبين العرب، ٢٠٠٧).

و. صعوبة التوحيد على مستوى معايير المحاسبة الدولية وإسباً نتيجة لتعارض مشكلة النطاق بالصورة التي تم توضيحها مع الاستراتيجية المستهدفة لمعايير المحاسبة الدولية، وحتماً يرافق ذلك صعوبة بالغة في مجال التوحيد للممارسة المحاسبية.

٢. أنها ليست أصولاً حقيقية مالية أو عينية، وإنما هي عقود كسائر أنواع العقود الأخرى المتعارف عليها والتي تؤدي إلى نشوء حق لطرف ما والتزاماً على طرف آخر، و تشتق قيمتها من سعر أو معدل أو مؤشر مالي، كسعر ورقة مالية معينة أو معدل فائدة أو سعر صرف أجنبي، فهي خلاف أدوات الدين حيث ليس لها ما يجب دفعه مقدماً ليتم استرداده لاحقاً. تعتبر العقود التي تتم محاسبتها على أنها مشتقات بأنها ليست عمليات بيع وشراء عادية (المعيار ٣٩: أساس الاستنتاجات: استنتاج ٢٤)، وبالتالي تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولا تتطلب استثماراً مالياً في تلك الأصول وبالتالي لا ضرورة لانتقال ملكية الأصل محل

التعاقد ولا للتدفقات النقدية وانما ترتبط غالبا باسعار الفائدة واسعار صرف العملات، لذلك فعملياتها لاتمثل عمليات اقتصادية حقيقية.

٣. تمثل اصلا اداة للتلاعب بالارباح وذلك من خلال بيع وشراء المخاطر المالية في الاسواق المالية، فهي تستخدم من قبل المؤسسات المصرفية والمالية لتحقيق هدفين هما ادارة المخاطر وجني الارباح. وان ادارة الارباح تلك ومن خلال المشتقات المالية هي ليست عملية ادارة ارباح بالمعنى الاقتصادي الحقيقي وانما هي عملية تغيير للتدفقات النقدية لمنشأة ما ناتج عن تغير الايرادات من شركة لآخرى، ومسألة التلاعب هذه لاحدود لها ولايمكن ان يقضى عليها ولن تشح أو تفتقر للاعبيها، اي انه طالما هناك مشتقات ومع صعوبة وتعقيد عملياتها وعدم قدرة المعايير على توحيد معالجتها هناك تلاعب بالايادات (Lin: ص ص ١٦-٢١). وسعة النطاق تلك تساهم في توسيع نطاق التلاعب بادارة الارباح: وذلك من خلال تعدد الفئات المتعاملة وتضارب مصالحها وضعف الرقابة ويسبب ما تتيحه المشتقات المالية من اساليب في جني الارباح وبالتالي الابتعاد عن المبادئ المقبولة والمتعارف عليها في المحاسبة. ولهذا جاءت استنتاجات ندوة مركز دراسات الشرق الاوسط، بان جذور الازمة المالية الدولية التي وقعت في ٢٠٠٨/٩/١٣ تكونت بسبب ما يتيحه النظام الراسمالي من حرية لاجراءات وسياسات سوقية غير مسبوقة في العالم، في ظل غياب رقابة فاعلة من قبل الدول والحكومات (مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٨، الورقة الرئيسية).

٤. تتغير قيمتها استجابة لعمليات غريبة وغير مألوفة، مثلاً استجابة للتغير بسعر فائدة محددة أو سعر ورقة مالية اوسعر سلعة أو سعر صرف اجنبي أو مؤشر اسعار أو ائتمان أو اي متغير مشابه، وبالتالي فهي تمثل عمليات وهمية صعبة التحوط، ان مايجري من تخفيض في معدلات الفائدة في امريكا واوروبا واليابان وغيرها حتى وصلت إلى مايقارب من الصفر والبعض الاخر ينادي بجعلها صفراً. ليس هذا اعتراف وخصوصا مايتعلق بالمشتقات المالية بسلبية مثل هذه الادوات على الاقتصاد الوطني والعالمي وخلق الازمات الدولية.

٥. الاستثمارات فيها صفرية: على خلاف ادوات الدين لاتتطلب استثمار مبدئي أو تتطلب استثمار قليل مقارنة بالانواع الاخرى من الادوات لها نفس الاستجابة للتغيرات في ظروف

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

السوق، ولذلك تسمى بالاستثمارات الصفريّة، وبالتالي خلاف بقية الأصول أو الاستثمارات لا يمكن حساب العائد على الاستثمار بالمشتقات المالية، وهذه مشكلة في موضوع تحليل للبيانات المالية كما سنرى.

٦. اعتماد عملياتها على تاريخ لاحق لتاريخ التعامل: حيث انها ادوات مالية تتعلق بتاريخ لاحق لتاريخ التعاقد فان عملياتها تعتمد اساسا على الاحتمال، النية، الاجتهاد، الممارسة، التقدير، التخمين، والافتراضات وكما ورد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعليه فهي تتعلق بعمليات غير عادية أو غير مألوقة أو غير اعتيادية، وربما اكثرها يتعلق بالغيب وبالتالي لابد وان ينتج عنها امور غير اعتيادية اباحت من الامور ادى إلى تراكمات كبيرة من الممارسات المحاسبية الخاطئة تنافى والمباديء المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

٧. التعديلات الجارية لتطوير معاييرها تستند إلى تحقيق التوازن بين الاراء وعلى حساب الاهداف الاستراتيجية للمعايير: فرغم ما قيل عن اهمية معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بانه اول معيار شامل للاعتراف بالمعلومات الخاصة بالادوات المالية وقياسها والافصاح عنها، لانه يعتمد إلى حد كبير على استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الادوات المالية و يسمح باستخدام مايسمى بمحاسبة التحوط، ورغم كثرة المراجعات والتعديلات الجوهرية المرتبطة بهذا المعيار وبدءا من اكتوبر ١٩٨٩ ولغاية اذار ٢٠٠٩ وهي في غالبيتها تتعلق بالمشتقات المالية، باتجاه التبسيط وتجاوز التعقيدات ونحو مزيد من الشفافية. فان المجلس لم يقم بذلك من اجل اعادة دراسة المنهج الاساسي لمحاسبة الادوات المالية الواردة في المعيار وانما لايجاد حالة توازن بين الاراء المطروحة، وفي هذا خروج عن المباديء الاستراتيجية لمعايير المحاسبة الدولية. (المقدمة: اسباب تنقيح معيار المحاسبة الدولي ٣٩ - تقليل التعقيد... والغاء التناقضات)

٨. مصدر اساسي في التحفيز على ممارسة عمليات غير مشروعة: ان كل ماتقدم في موضوع المشتقات هو مشار لجدل كبير، ولكن على العكس من ذلك فالاتفاق كبير حول وجود المشاكل الاخلاقية والشرعية بل حتى القانونية للمشتقات وامثلة ذلك كثيرة اهمها:

أ. المبالغة في عمليات المتاجرة بالديون والربا، ففي اواخر السبعينات مع تحرير النظام المالي الأمريكي والبريطاني وانتقال السيولة ورأس المال بين الدول، ومع تراجع دور الحكومات في الاقتصاد، ظهر في الولايات الأمريكية عام ١٩٧٣ ما سمي بنموذج (بلاك - شولز) المالي الذي يستخدم كأساس في تقييم أسعار المشتقات وما نتج عنه من اختراعات في الأدوات المالية التي تساعد المقرضين في التأمين على مخاطر الاقراض بكلفة مالية بسيطة، نتيجة ذلك حصل انتشار لتلك الأدوات ادى إلى ظهور سوق لها حتى شركات التأمين بدأت تستخدمها ونتيجة الطمع البشري والاندفاع نحو الشراء، ارتفعت ارباح البنوك ومؤسسات التأمين إلى أكثر من ٣٠ ٪ من الربح في السنوات الخمسة الماضية في السوق الأمريكي، وبذلك نمت في العالم بنوك استثمارية عملاقة تعتمد الاستثمار في العقار كمصدر دخل رئيسي معتمدة على ديونها في شركات التأمين التي نمت لتصبح شركات عملاقة، قام جرينسيان في فترة ولايته على النظام المصرفي في أمريكا برفع سعر الفائدة ليكبح التضخم ثم في عام ٢٠٠٠ خفضت بشكل مبالغ فيه لتنشيط الاقتصاد من خلال تحفيز المستهلك على الاقتراض (الذي ازداد بمقدار ٤ أضعاف) لشراء بيت بدلا من استجاره، حيث في ظل فائدة قليلة يكون القسط بسيط واقل من قسط الايجار، فيوقع العقد وينسى بقية الشروط (إذا زادت الفائدة سيزداد القسط)، فاذا رفع البنك المركزي الفائدة ترتفع الفائدة على العقد ثم يرتفع القسط الشهري، وإذا تأخر سيمتلك البنك العقار المرهون مقابل القرض، بعد توقيع العقد يقوم البنك الاستثماري بتسييل العقد ليتمكن من اقراض آخرين من خلال تجميع هذه القروض في سندات يبيعها لآخرين ويحصل مقابلها على السيولة ليقوم باقراضها مرة أخرى، ثم تقوم شركات أخرى وعادة شركات تأمين بشراء هذه السندات وتبيع العقد أو تؤمن عليه من خلال احدى الأدوات التي تقييم العقد وتضع عليه سعرا لدى شركة أخرى تخصص الدين ويصبح دينه من ممتلكات هذه الشركة التي تقوم أيضا ببيعه لشركة أكبر وهكذا دخلت دول أخرى غير أمريكا في هذا المضمار، ومع هبوط السعر أصبح المالك غير قادر على سداد دينه وبدأت خسائره تنقل إلى البنك الذي اذانه إلى شركة الاستثمار التي اشترت سند الدين إلى شركة التأمين التي امنت عليه حيث أصبح عقدها أيضا أقل قيمة إلى صناديق الاستثمار، وهكذا انتشرت الهزة من قرية إلى مدينة وإلى اقتصاد كلي وإلى العالم وبدأت البنوك وشركات التأمين ببيع ممتلكاتها، وهذا مادفع البعض للقول ان

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

تغيير اسعار الفائدة بشكل لايعكس الوضع الاقتصادي (استخدام الفائدة كمنشط) كان هو السبب الحقيقي وراء الازمة المالية الحالية وان شركات التصنيف العالمية التي اعطت لتلك السندات تصنيفا استثماريا عاليا AAA قد وضعت نفسها موضع تساؤل وتشكيك، حيث انها سيست بشكل صارخ لصالح السياسات الغربية (ضبيان ٢٠٠٨)

ب. اصبحت الاساس في العديد من صورالفساد المالي والاداري أو على الاقل انها كرسث كثير من الممارسات غير الصحيحة في المجتمع، مثل انتشار الفساد الاخلاقي الاقتصادي كالاستغلال والكذب والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، والطغيان والسيطرة على السياسات واتخاذ القرارات السيادية في العالم، واستناد النظام المصرفي على نظام الفائدة ليعمل في اطار تجارة الديون شراءا وبيعا ووساطة وجدولة الديون بسعر فائدة اعلى، وارتكاز النظام المالي العالمي ونظام الاسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اساسا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ولايترب عليها اي مبادلات فعلية للسلع والخدمات فهي عينها مغامرات ومراهنات تقوم على الحظ والقدر، وكذلك السلوكيات القائمة على الاغراء كما في مؤسسات الوساطة المالية، والافراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد وما يتبعها من ضخامة الفوائد (شحاته ٢٠٠٨).

ثانيا: مشكلات المشتقات المالية في الاعتراف والغاء الاعتراف: واهم المشكلات هنا

تتلخص بالاتي:

١. اخفاق المشتقات المالية في تلبية تعريف الاصول والمطلوبات، فاية اصول هذه وهي تخفق في تلبية تعريف الاصول) يعتقد ان نتيجة تلك المحاسبة هي الاعتراف باصول تخفق في تلبية تعريف الاصول وتسجيل التزامات تخفق في تلبية تعريف الالتزامات (المعيار ٣٩: اساس الاستنتاجات: الاراء المعارضة: اراء ٣: ليسرنج، وبالتالي هي عمليات وهمية، وفي الدراسة التي اجريت في بداية عام ٢٠٠٩ على مكاتب الفوركس والاتجار على الهامش تبين ان ٩٠ % من المكاتب عليها قضايا احتيال، ٨٧ % منها لاتعطي اي صولات وليس لديها اي حسابات نظامية. و ٨٢ % من التعاملات وهمية وليس لها اي ارتباط بالاسواق المالية (دراسة التميز في التطوير المؤسسي، ٢٠٠٩). و يعزو البعض اسباب الازمة المالية الحالية ابتداءا إلى

التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي، وهذا التحول من اقتصاد عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على ادوات مالية غير مرتبطة باصول عينية هو الذي يهدد بانزلاق العالم إلى هاوية الكساد والافلاس، ومن بين اهم اسباب ذلك زيادة احجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة - **Leverage** (البيلاوي ٢٠٠٨).

٢. كثرة الاستثناءات في تعريف المشتقة المالية والاعتراف بها، مثال ذلك العقد الآجل ذا سعر ثابت لشراء سلعة يسمح للمشروع بان يستلم أو يدفع مبلغ نقدي كتسوية صافية على اساس التغيير في القيمة العادلة للسلعة بالمستقبل. رغم ان هذا العقد تتوفر فيه عناصر تعريف المشتقة، فليس بالضرورة اعتباره مشتقة، فالعقد هو اداة مشتقة لانه لا يوجد استثمار مبدئي صافي، وانه مبني على سعر السلعة وسيتم تسديده بتاريخ لاحق، ولكن اذا كان المشروع ينوي تسديد العقد باستلام البضاعة ولا يوجد ممارسة تاريخية للتسوية لعقد مماثل للتسديد بالصافي نقدا أو استلام البضاعة وبيعها في فترة قصيرة قبل التسليم لغرض توليد الربح في فترة قصيرة من تقلبات الاسعار قصيرة الاجل أو التعامل بالهامش فان العقد لايعامل كمشتقة وبدلا من ذلك يعتبر كعقد معد للتنفيذ (المعيار ٣٩، ارشادات التنفيذ: القسم أ: النطاق)، حتى لو كانت الاداة ينطبق عليها تعريف عقد المشتقة، فانه ينطبق عليها نصوص خاصة من معيار المحاسبة ٣٩ كما تقتضي بعض العقود تسديد دفعة على اساس المتغيرات المناخية أو البيولوجية أو المادية (المعيار ٣٩: الملحق أ. التطبيقات الارشادية، النطاق، تطبيق ١).

٣. مشكلة الفصل بين المشتقة واداة الدين، مثلا بسبب صعوبة فصل المشتقة المثبة عن اداة الدين الاساسية اذا ما اريد فصل مشتقة مثبته (ليست خيارا، مثل عقد اجل أو مبادلة) عن اداة دين اساسية، فكيف يكون التعرف على شروط اداة الدين الاساسي والمشتقة المثبة؟، ان شروط اداة الدين الاساسية تعكس الشروط الجوهرية الصريحة والضمنية للاداة المنوعة (المجموعة). واذا لم تكن هناك شروط ضمنية أو صريحة فان المشروع يكون له حكمه الخاص على الشروط، وبالتالي شروط المشتقة المثبة غير الخيارية يجب وضعها بحيث تؤدي إلى ان تكون القيمة العادلة للمشتقة المثبته صفرا بتاريخ الاعتراف المبدئي بالاداة المنوعة المجموعة (المعيار ٣٩، ارشادات التنفيذ: القسم ج: ج ١: المشتقات المثبته)، اما فصل حق الخيار

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

المثبت، المشتقة الخيارية (المبنية على خيار) فتعتمد على سعر تنفيذ الخيار (صفقة بيع أو شراء، سقف اعلى أو حد ادنى، أو تبادل صفقات الاداة المتنوعة) وبالتالي ليس بالضرورة يكون للمشتقة المثبتة قيمة عادلة أو قيمة حقيقية تعادل الصفر وقت الاعتراف بالاداة المتنوعة، وعليه فان القيمة العادلة للخيار ستكون فقط من القيمة الزمنية واحتمال ارتفاعها مستقبلا، وهذا لا ينسجم مع السلوك الاقتصادي المحتمل للاداة المجمعة، ولذلك فان تعديل السعر الحقيقي لمشتقة مثبتة مبنية على حق خيار يغير طبيعة الاداة المتنوعة (ج ٢: المشتقات المثبتة: فصل حق الخيار المثبت، المشتقة الخيارية (المبنية على خيار)).

٤. غلبة عامل الرغبة والنوايا والممارسة السابقة على طرق المعالجة، فاذا كان مشروع ما يمتلك عقار ودخل في اتفاق خيار بيع مع مستثمر بمبلغ اكبر من القيمة الحالية للعقار وينتهي حق الخيار خلال ٥ سنوات اذا ما تمت ممارسة الخيار يمكن ان يتم تسديده اما بالتسليم الفعلي أو نقدا بالصافي وحسب رغبة المشروع، والسؤال كيف يتم اعتبار هذا الخيار ومعالجته من قبل المشروع والمستثمر؟ بالنسبة للمحاسبة لدى المشروع فهي تعتمد على نيته وممارسته السابقة، فيما يتعلق بالتسديد (بالتسليم الفعلي أو نقدا بالصافي) ورغم ان العقد يستوفي شروط تعريف المشتقة، فان المشروع لا يتعامل معه كمشتقة اذا كان ينوي تسديد العقد بتسليم المبنى. اما المستثمر فلانه لا يستطيع المطالبة بالتسليم فيتعامل مع العقد كمشتقة وبغض النظر عن الممارسات السابقة (لانه لا تأثير لنيته سواء كان التسديد بالتسليم أو نقدا بالصافي)، والسؤال هل يمكن بناء كل ذلك على النية، وهل النية لا تتغير؟ وهل الممارسات السابقة ثابتة ولا تتغير؟ ان هذا مصدر لمشكلات عديدة ومعقدة في الاعتراف وبالتالي من الصعب الحصول على بيانات تتسم بالثبات أو الاتساق، وكذلك الحال في امكانية الشركة في تصنيف ارباح المشتقات المالية المؤجلة ضمن الايرادات الجارية حيث يخضع لتقديراتها، بينما هو خارج قدراتها في تحديد مقدار الخسائر المتحققة عن البنود المحوط لها.

٥. تفضيل المحاسبين لتاريخ التعامل على تاريخ التسوية: حسب ظروف السوق وسواء استخدمت المنشأة محاسبة تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية **Trade or Settlement** (Date Accounting) للاعتراف والاثبات أو التسجيل بالدفاتر لمشترياتها من الادوات

المالية (عند نشوء العملية اوالى تاريخ تسوية الالتزام)، حيث ان المعيار ٣٩ يسمح باستخدام ايا من التاريخين (معيار ٣٩، ارشادات التنفيذ: القسم ب: تعريفات: ب ٢ تعريف المشتقة)، الا ان المحاسبين يفضلون استخدام تاريخ التعامل في معظم الحالات لانه التاريخ الذي يتم فيه تحويل العوائد ومخاطر الملكية (جريوننج، ٢٠٠٦. ص ٣٢٤)، وهكذا نعود للتساؤل عن مدى الاتساق أو الثبات في الممارسة المحاسبية وقابلية البيانات للمقارنة. كذلك مشكلة الدفع الثابت والقبض المتغير بموجب عقد مقايضة اسعار الفائدة حيث الالتزام الثابت يدفع مقدما عند اجراء الاتفاق وخصمها باستعمال اسعار الفائدة في السوق وعادة على اساس سعر الفائدة بين البنوك لمدة ٣ شهور (تعريفات ب: ٤ مقايضة اسعار الفائدة - المدفوعة ثابتة، والمقبوضة متغيرة)، وهكذا يبدو حجم المشكلات التي ترافق عملية تحميل الفترة المالية بنصيبها على اساس الاستحقاق في ظل مبادلات اسعار الفوائد تلك ومدى الموثوقية والملائمة المتوفرة.

٦. مشكلة السيطرة وفقدانها (الغاء الاعتراف): فموضوع فقدان السيطرة أو السيطرة بنسبة معينة والغاء الاعتراف استنادا إلى هذه الاعتبارات هو ليس امرا صعبا فحسب وانما يتضح مدى وهمية عندما تفقد المنشأة حقوقها على ضوء ذلك، وكذلك الصعوبة في تحديد القيمة غير الجوهرية التي تؤثر في تصنيف الاصول المالية نتيحة الحدث غير المتوقع أو خارج السيطرة.

ثالثا: مشكلات القياس المحاسبي للمشتقات المالية

ان القيمة العادلة هي من اعقد الموضوعات وأكثرها انتقادا كما انها اكثر بحثا في اطار معايير المحاسبة الدولية. كانت معايير المحاسبة الأمريكية GAAP أو الدولية IFRs تتبنى ولعقود " التكلفة التاريخية " اي ان جميع اصول الشركة يجب ان تظهر بالتكلفة أو السوق ايهما اقل وهو مبدأ متحفظ جدا، مثال ذلك الاصول الثابتة كانت تستهلك على عمرها الانتاجي ومهما كان سعر تلك الالة أو البناية، والاستثمارات في الاسهم أو في شركات تابعة أو زميلة كانت تظهر بالتكلفة أو السوق ايهما اقل وان كان سعرها السوقى اعلى بكثير فلا تظهر فروقات الارباح نهائيا، والاستثمارات في عقارات تظهر بالتكلفة بغض النظر عن سعر السوق، اما الاصول غير الملموسة مثل الشهرة والاسرار التجارية والعلامات التجارية وبراءات

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

الاختراع لا تظهر بالدفاتر الا بشروط صعبة جدا وبالتكلفة وليس القيمة العادلة. ثم تعالت اصوات كثيرة معترضة بان المعايير بوضعها الحالي لا تعطي صورة حقيقية عن اصول الشركات وسعرها العادل وهذا صحيح، وفي المقابل كانت ميزة التكلفة التاريخية ان الجميع يلتزم بها مما يسهل المقارنة بين البيانات المالية لشركات تعمل بنفس القطاع. المهم بان التطور حصل فعلا واجاز المعيار ١٦ اعادة تقييم الاصول الثابتة واحداث المعيارين ٣٢ و ٣٩ ثورة محاسبية بالتوجه على اظهار الادوات المالية (الاسهم والسندات والمديون والقروض...) بالقيمة العادلة واجاز المعيار ٤١ اظهار الاستثمارات في عقارات بالقيمة العادلة وغيرها من المعايير (مجلة اعمال الخليج، ٢٠٠٦). ويقر مجلس معايير المحاسبة الدولية بان محاسبة الادوات المالية هي مسألة صعبة وموضع خلاف ومنذ ١٩٨٨ تم استلام ا مئات الملاحظات بشأن اجراء التعديلات على اغلب فقرات المعيار (٣٩) خصوصا ما يتعلق بالقيمة العادلة والتحوط وهو في صلب موضوع المشتقات المالية والذي تم هو مجرد موازنة وليس حل جذري (المعيار ٣٩: اساس الاستنتاجات حول معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الادوات المالية: الاعتراف والقياس: الخلفية: استنتاج ٥ و ١٣). لذا هناك حاجة ماسة لفهم المشاكل الكثيرة التي رافقت تطبيق المفهوم الجديد في القياس المحاسبي وتذليل الصعوبات التي تواجه التطبيق، واهم تلك المشكلات:

١. الصعوبة والتعقيد والغموض في مفهوم ومعايير القيمة العادلة: ويتضح هذا من خلال:

(أ) - وجود العديد من المعايير المتعلقة بالمحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة مما يؤدي إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي وقد ورد لها أكثر من تعريف في معايير المحاسبة الدولية بذاتها.

(ب) - تعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها والاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وعدم وضوح متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة، ويزداد الامر تعقيدا عند التعامل بالمشتقات المالية، ونسوق فيما يلي بعض الامثلة كما وردت في اصل المعيار (٣٩):

صعوبة فصل المشتقة المثبة عن اداة الدين الاساسية فاذا ما اريد فصل مشتقة مثبته (ليست خيارا، مثل عقد اجل أو مبادلة)، ان شروط اداة الدين الاساسية تعكس الشروط الجوهرية الصريحة والضمنية للاداة المنوعة (المجموعة)، واذا لم تكن هناك شروط ضمنية أو صريحة فان المشروع يكون له حكمه الخاص على الشروط، وبالتالي شروط المشتقة المثبة غير الخيارية يجب وضعها بحيث تؤدي إلى ان تكون القيمة العادلة للمشتقة المثبة صفرا بتاريخ الاعتراف المبدئي بالاداة المنوعة (المجموعة).

- اما فصل حق الخيار المثبت، المشتقة الخيارية (المبنية على خيار) تعتمد على سعر تنفيذ الخيار (صفقة بيع أو شراء، سقف اعلى أو حد ادنى، أو تبادل صفقات الاداة المنوعة) وبالتالي فان المشتقة المثبة ليس بالضرورة يكون لها قيمة عادلة أو قيمة حقيقية تعادل الصفر وقت الاعتراف بالاداة المنوعة، لذا فان القيمة العادلة للخيار ستكون فقط من القيمة الزمنية واحتمال ارتفاعها مستقبلا، وهذا لا ينسجم مع السلوك الاقتصادي المحتمل للاداة المجمعة لذلك فان تعديل السعر الحقيقي لمشتقة مثبته مبنية على حق خيار يغير طبيعة الاداة المنوعة.

- وعن التقدير الموثوق للقيمة العادلة للمشتقات المثبة، فاذا كان مطلوب فصل مشتقة مثبته وكان من غير الممكن قياسها بشكل موثوق لانه يتم تسديدها باداة حقوق ملكية غير متداولة وقيمتها العادلة لا يمكن قياسها قياسا موثوقا فلا تقاس المشتقة المثبة بالتكلفة وانما يتم

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبد الجبار عيدان الكبيسي

معاملة العقد المجمع بأكمله كأداة مالية محتفظ بها للمتاجرة، فإذا كان بالإمكان قياس القيمة العادلة للأداة المجمعة فإنه يجري قياس العقد المجمع بالقيمة العادلة، وإذا اتضح للمشروع أن الجزء الخاص بحقوق الملكية (أسهم) في الأداة المجمعة قد يكون من الأهمية إلى الحد الذي لا يجوز استبعاده في الحصول على تقدير موثوق للأداة بأكملها وفي تلك الحالة، تقاس الأداة المجمعة بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة (المعيار ٣٩، إرشادات التنفيذ: القسم ج، ج ١: المشتقات المثبتة، ج ٢: فصل حق الخيار المثبت، المشتقة الخيارية (المبنية على خيار)، ج ١١: التقدير الموثوق للقيمة العادلة: المشتقات). لذلك لا يوجد حتى الآن من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة، وأن مفهوم القيمة العادلة الجاري يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن بعيد، كالحيلة والحذر والتكلفة التاريخية، عليه إذا كان فقط في مفهوم وتعريف أداة القياس للمشتقات وهي القيمة العادلة كل هذا التعقيد والصعوبة والغموض وهذه الشكوك فكيف يكون الحال للأصل بكل عملياته وأدواته ولا شك أن الأمر يزداد تعقيدا وغموضا عند الحديث عن المشتقات المالية بالنظر لتنوعها وتشعبها وطبيعة معاملاتها.

٢- تأثير قياس القيمة العادلة بالنوايا والاستثناءات، أن بعض التعقيد الموجود في المتطلبات القائمة لا يمكن تفاديه في نموذج قياس مختلط يستند جزئيا إلى نوايا الإدارة الاحتفاظ بالأدوات المالية نظرا لتعقيد مفاهيم التحويل الموجودة وقضايا تقدير القيمة العادلة لذلك تلعب نية المنشأة في الاحتفاظ بالأصل أو عدم الاحتفاظ به للمتاجرة دور كبير في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة، وإضافة للنوايا هناك الاستثناءات في حساب الربح والخسارة في حساب الأرباح والخسائر أم بحقوق الملكية، ثم عند انخفاض القيمة (أو العكس) بغض النظر عن الفئة المعترف بها، يتطلب الأمر تحويل فروقات الربح والخسارة من حقوق الملكية إلى صافي الربح أو الخسارة، أي بخلاف المعالجة الأصلية كما يحصل لفئة المتاحة للبيع. (المعيار ٣٩: أساس الاستنتاجات: استنتاج ١٢)، إذن نلاحظ افتقار البيانات المالية الموحدة وفقا للقيمة العادلة هذه إلى الموضوعية والاثبات المادي وفيها مجال كبير للتلاعب في الحسابات (صيام، ٢٠٠٦).

٣- كثرة الافتراضات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، ان تحديد ادوات القيمة العادلة لاغلب المشتقات المالية هو محض افتراضات، خصوصا اذا كانت المشتقات لايتاجر بها في السوق، ان اغلب ادوات المشتقات هي ببساطة عقود بين متعامل بالمشتقات وبين الشركة المستخدمة، تحديد القيمة العادلة للمشتقات والبنود المراد النحوط لها تتضمن الكثير من الافتراضات، كالسوق الكامل **Perfect**، وتقلبات ثابتة، واسعار تتبع التوزيع الطبيعي، ومستثمرين يريدون تعظيم الثروة، لذا فان هذه القيمة هي نظرية (Lin، ٢٠٠٧، ص ٢ - ١٩) وعليه مع كل تلك الافتراضات الا يؤكد هذا وهمية المعاملات.

٤- تعدد الطرق المستخدمة لقياس القيمة العادلة وتعقدها، بالاساس هناك اكثر من طريقة لقياس القيمة العادلة وفقا للمعايير، واهم هذه الطرق: تكلفة الاستبدال، القيمة السوقية، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق (دهمش، ٢٠٠٥، ص ٨-١١) و(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣، ص ٨-١٠). ثم بموجب المعيار ٣٩: (كيفية تحديد القيمة العادلة: مقدمة ١٨: اساليب التقييم) و (ارشادات التنفيذ: القسم ب، ب ٢: تعريف المشتقة (تغير قيمة المشتقة):

- في تاريخ القياس: اعتماد الاساس التجاري الذي تحفزه اعتبارات العمل العادية
- اسلوب التقييم: أ- اعتماد جميع العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق بالاعتبار
- ب- منسجم مع الاقتصاديات المقبولة لتسعير الادوات المالية
- تستخدم المنشأة التقديرات والافتراضات التي تنسجم مع المعلومات المتوفرة التي يستخدمها المشاركون في السوق.

وهكذا يتضح التعقيد في المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها، فتعدد نماذج تقدير القيم العادلة للاصول أو الالتزامات المالية يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هي في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط، وان المشكلة الاساسية في تقدير القيم العادلة لا تكمن في مدى موثوقيتها (اي مدى وجود ادلة اثبات) بشكل يساعد في الاعتراف بها أو قياسها أو عرضها أو الافصاح عنها، وانما في اعتماد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة، وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

٥- كثرة المخاطر الناتجة عن تقديرات القيمة العادلة التي تتعرض لها معاملات المشتقات المالية، عديدة هي المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيم العادلة على البيانات المالية وخصائصها المحاسبية خاصة الملائمة والموثوقية بسبب اللجوء للاحكام الشخصية للادارة في تقديرها، فبسبب صعوبة مراقبة تحركات السوق وتحديد السوق النشط من غير النشط فان افضل تقدير للادارة المالية (بالقيمة العادلة) غير المسعرة في السوق النشط، هو سعر المعاملة ما لم يتم اثبات القيمة العادلة للادارة من خلال معاملات السوق الملحوظة الاخرى أو ان تكون مستندة إلى اسلوب تقييم معين تشمل متغيراته بيانات من الاسواق التي يمكن مراقبتها فقط (المعيار ٣٩: كيفية تحديد القيمة العادلة: مقدمة ١٨: اساليب التقييم) و(ارشادات التنفيذ: القسم ب، ب ٢: تعريف المشتقة - تغير قيمة المشتقة). وهناك خيارات أو ادوات مالية مشتقة ليس لها مرجع للقيمة العادلة اصلا، مثل مقايضة معدلات الفائدة حيث لا يتاجر بها فعليا في السوق ان مقايضة أو مبادلة نسب الفائدة **Interest rate swaps** هي فعليا لا يتاجر بها بالسوق، وعليه فان القيمة العادلة لمثل هذه الادوات لا مراجع لها بالسوق. وفي دراسة عن اثر تقلبات الاسعار على تسعير المشتقات المالية، من ١٩٦٥ - ٢٠٠٤ وجد ان حوالي عامل واحد يسعر على اساس السوق، ومن ٣ - ٥ عوامل تحتاج إلى توضيح للتغيرات في معدلات المبادلة **swap rate**، بل علاوة على ذلك يتضح وجود طفرة كبيرة في عامل المخاطرة بالتسعير على اساس مؤشر الاسعار في السوق، كما ان كلفتها عالية ايضا مقارنة بخيارات الاسهم الفردية (Da، zhi، 2006، p. 197).

٦- عدم القدرة على الوصول للقيمة العادلة للاستثمارات بسبب عدم وجود سعر في السوق، أو ان السعري في السوق لا يعكس السعر العادل. ان مثل هذه المقاييس لا يمكن ان تراقب في الاسواق غير النشطة، وهذا يعني ايضا عدم توفر اسواق نشطة والذي يقف حائلا دون تأقلم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب للتعامل مع القيمة العادلة (القشي وكراجه، ٢٠٠٦).

٧- انعدام اوصوعية الافصاح عن معلومات القيمة العادلة الخاصة بالمشتقات المالية، فإضافة إلى صعوبة الافصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل

التضخم، هناك تعدد وتشتت في بنود الافصاح المتعلقة بالادوات المالية والتي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية (صيام، ٢٠٠٦).

٨- صعوبة توفير الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

٩- اساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة لادارة الارباح من قبل ادارة الشركات يجعل منها ادوات لتلاعب بالارباح كما في القدرة على توزيع ارباح غير متحققة أو زيادة راس المال من خلال ارباح غير متحققة.

١٠- ارتفاع تكلفة اعداد البيانات المالية، وذلك مقارنة مع المقاييس الاخرى خصوصا اذا ما تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة ويزداد الامر تعقيدا مع المشتقات المالية والتحوط لها لانه يتطلب محاسبة ذات نظم الكترونية متطورة لضبط المعلومات وسرعة توفيرها.

١١- شكوك هيئات الرقابة في موثوقيتها، وذلك بسبب عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير في بعض الاحيان، حيث ان نظرة هيئات الرقابة الحكومية إلى معايير القيمة العادلة هي نظرة تحفظية (السعافين)، مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، ٢٠٠٦).

١٢- صعوبة تحقيق الموازنة بين الموثوقية والملائمة، وهذه المسألة تثير موضوعات محاسبية شائكة ففي الوقت الذي يكون فيه خيار القيمة العادلة امرا ممكنا فالمشكلة تكمن في مدى توفير تحسينات فعلية في الممارسة المحاسبية عندما يتم التساؤل عن امكانية ايجاد نموذج محاسبي يوازن بين الملائمة والموثوقية للبيانات؟. القيمة العادلة اكثر ملائمة من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بالمقابل تعتبر اقل موثوقية، لذا فان المحاسبين والمدققين اصبحوا امام خيارين اتجاها مستخدمي القوائم المالية، اما قوائم مالية تستند إلى الموضوعية ولكنها غير ملائمة واما قوائم مالية تحتوي على معلومات تستند إلى اللاموضوعية ولكنها ملائمة (حسين، ٢٠٠٤). اذن هناك كثير من العمل الواجب القيام به قبل ان تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها وقابلة للتحقق ويمكن تدقيقها، وعليه جاء مشروع مجلس

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

معايير المحاسبة الدولية حيث وجد الفريق الذي عينه المجلس ان ارشادات قياس القيمة العادلة مشتتة بين عدد كبير من هذه المعايير، كذلك هي غير متسقة وغير مكتملة ولا توفر هدفا واضحا أو اطارا راسخا للقياس، ويرى المجلس ان ذلك يضيف تعقيدات غير ضرورية للمعايير ويؤدي إلى اختلاف في الممارسة.

ان هذا المشروع يقصد منه تقديم تعريف وتوصيف افضل للقيم المبنية على السوق، واذ نحن بانتظار ماتسفر عنها ارشادات قياس القيمة العادلة من قبل المجلس فان مشكلات معايير القيمة العادلة للمشتقات المالية تبقى الاكثر صعوبة والاكثر مثارا للجدل.

رابعا: مشكلات مخاطر التعامل ومحاسبة التحوط للمشتقات المالية

مع ان المشتقات المالية اتاحت للمؤسسات المالية الفرصة لتنويع خدماتها وتوفير ادوات جديدة للحد من المخاطر الا ان التعامل بها قد يؤدي إلى خسائر كبيرة، لذلك وجد ما يسمى بالتحوط وهو لا يشبه مبدأ الحيطة والحذر المتعارف عليه في المحاسبة، وانما كما جاء بالمعيار (٣٩)، تكون اداة التحوط عبارة عن محفظة مشتقات تحتوي على اوضاع معادلة للمخاطر لكلا التحوطات المنفردة وتحوطات المحفظة، ويتم قياس جميع المشتقات المعنية بالقيمة العادلة (المعيار ٣٩: اساس الاستنتاجات: استنتاج ٢١٥). ان فعالية تغطية المخاطر: هي درجة الغاء أو تعويض أثر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات لبند تمت تغطية مخاطره من خلال التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لاداة تغطية المخاطر (معيار المحاسبة المصري ٢٦)، ويمكن تشخيص اهم المشكلات هنا بما يلي:

١. لازلنا في بداية الطريق في موضوع المشتقات المالية من حيث المعايير وارشادات الممارسة المحاسبية اللازمة لمواجهة تعدد وتنوع مخاطر المشتقات المالية، وهناك قائمة كبيرة من المخاطر، فيها تناقض مع اهداف المبادئ والمعايير الموضوعية (مسودات المعيار ٣٩ وتعديلاته مثال ص ص ٥٤ - ٥٥ IASB).

٢. الطرق المختلفة وغير المألوفة وصعوبة محاسبة المخاطر وعدم الموثوقية في قواعدها، ففي دراسة على شركات انتاج النفط والغاز ١٩٩٤ - ٢٠٠٥، وجد ان محاسبة التحوط صعبة جدا في التطبيق لهذا يجب ان تخفض الشركات فعاليات التحوط، وبالنسبة تخفض عمليات

المحاسبة عن اثر التغيرات بالقيمة العادلة للمشتقات خلال التقلبات قصيرة الامد في الايرادات (Julie, Suh, 2007, p 34).

ان توقعات الفاعلية العالية يمكن اثباتها بطرق مختلفة، بما في ذلك مقارنة التغيرات السابقة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط المنسوبة إلى المخاطر المحوطة مع التغيرات السابقة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لاداة التحوط، أو من خلال اثبات وجود ارتباط احصائي وثيق بين القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبند المحوط وتلك الخاصة باداة التحوط، وامكانية اختيار المنشأة لنسبة تحوط اخرى غير نسبة واحد إلى واحد من اجل تحسين فاعلية التحوط، ولكي تكون عملية التحوط كاملة فان قيمة العقود المستقبلية يجب ان تتغير بنسبة (١ : ١) مع قيمة العملات الاجنبية: بفرض ان قيمة التغير في السعر الانبي (ن) وان قيمة التغير في السعر المستقبلي (س) فتكون قيمة التغير في قيمة المحفظة (م) وفق المعادلة: $M = N - S$ مساوية إلى الصفر (المعيار ٣٩ توقعات الفاعلية العالية: الاستنتاج ١٣٦ ب)، تستعمل توقعات وتنبؤات مبنية على الاحتمالات وما تتطلبه من اعتماد على شركات التصنيف المتخصصة كما يقال والتي تعطي تصنيفات بمستويات عالية (AAA) لم تثبت جديتها حتى من قبل اكثر الجهات موثوقة كما يدعي البعض. وبخلاف كون التوقعات للفاعلية تكون مستقبلية فان تقييم الفاعلية للتحوط يكون باثر رجعي يعتمد التاهيل لمحاسبة التحوط على توقعات الفاعلية المستقبلية (باثر مستقبلي) وتقييم الفاعلية الفعلية (باثر رجعي)، ويتم التعبير عن الاختبار باثر مستقبلي على انه (معادل شبه تام)، في حين ان الاختبار باثر رجعي كان ضمن مدى يتراوح بين ٨٠ - ١٢٥ ٪ (المعيار ٣٩: التحوط: الفاعلية المتوقعة: استنتاج ١٣٦)، وهكذا بقدر تنوع المشتقات المالية تتعدد وتنوع مخاطرها وبالتالي مشكلاتها المحاسبية في الاعتراف والقياس والتحوط والافصاح.

٣. التشكيك بموثوقية نتائجها، كيف نتأكد ان عملية التغطية للمخاطر هي فعالة أو غير الفعالة عندما يكون الفارق خارج نطاق ٨٠ ٪ - ١٢٥ ٪ وبناء على افتراض ان تكون العملية محتملة بدرجة كبيرة، ثم بالاستناد إلى ان تغطية المخاطر كانت فعالة طوال هذه الفترة، الا نستنتج الوهمية الكبيرة عندما نقبل ان هناك كثير من الامور يمكن التنبؤ بها ومحتملة جدا

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

والتقدير للقيمة المستقبلية ممكن بمعاملات خصم مقدرة بكل موضوعية والتساؤل الذي يفرض نفسه: اما ان تكون تلك التقديرات اساسا يعول عليه وبالتالي لايمكن القبول بوقوع العالم بمثل هذه الازمة، واما انها غير مقبولة اصلا ومن الخطأ الاعتماد عليها وبالتالي حصل ما حصل. وفي كلا الحالتين يجب تصحيح المسار لضمان عدم العودة إلى التقنيات غير النظيفة المستغلة وغير الاخلاقية.

٤. تؤدي إلى الاعتراف بارباح غير حقيقية، فاضافة إلى الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة والتحوط يتم الاعتراف بارباح وخسائر تحوط التدفقات النقدية وتحوط صافي الاستثمار في كيان الاجنبي، وهنا نتساءل بشدة، هل ان تلك العمليات تعني ارباح حقيقية تمثل عمليات اقتصادية حقيقية؟ ام انها مجرد اعادة توزيع أو ترتيب الارباح والخسائر بين الوحدات الاقتصادية ذاتها دون خلق قيمة مضافة للاقتصاد. ويمثل ذلك تحول من اقتصاد عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على ادوات مالية غير مرتبطة باصول عينية هو الذي يهدد بانزلاق العالم إلى هاوية الكساد والافلاس (البيلوي، ٢٠٠٨).

٥. صعوبة التنسيق بين القرار الاداري والخيار المحاسبي. كيف يعالج الامر اذا كان هناك قرار بتغطية المخاطر وليس هناك قرارا محاسبي بالتحوط، فعملية تغطية المخاطر هي قرار لادارة الاعمال لتقوم بتحويل المخاطر وهي نشاط اختياري، بحيث (ن = س) اي ان لا تكون هناك خسارة أو ربح، بينما محاسبة تغطية المخاطر: هي قرار محاسبي، عليه نتساءل كيف ستتفق الجهتين، واذا لم تتفق ماذا سيحصل واين تكمن المسؤولية وكيف يتم حسم الخلاف، اي تحوط اذا تم وكيف يتم ضمانه وما فاعليته، خصوصا اذا اخذنا بالاعتبار ان الادارة تسعى كما لاحظنا وبشتى الطرق لتحقيق الارباح.

٦. الشك بمستوى الالتزام بعملية التوثيق، بعد كل ماتقدم نتساءل عن درجة الالتزام بالتوثيق المطلوب لعملية تغطية المخاطر، وكيف نثق بذلك اذا كان اصل العمليات مبني على توقعات وتقديرات وامور احتمالية في احسن الاحوال ان لم تكن وهمية في الغالب وباعتراف المعايير ذات العلاقة.

خامسا: مشكلات المشتقات المالية في العرض والافصاح

لابد وان نجد كل ما تقدم من مشكلات ان تتراكم بصورة أو باخرى طالما ان العمل هو عمل تراكمي ولمرحلة بعد اخرى من مراحل العمل المحاسبي بدءا من اعداد المعايير وانتهاء باعداد التقارير المالية، حتى تظهر اثارها مجتمعة عند العرض أو الافصاح في القوائم المالية الختامية وفي تحليل بياناتها، اذن لا ضرورة هنا لتكرار كثير من التحليل المار الذكر، اما اهم المشكلات التي يمكن اضافتها عن العرض والافصاح تحديدا فهي:

١. عدم تحقق الاجماع الدولي على طبيعة الافصاحات اللازمة للمشتقات المالية: انطلاقا من ان الافصاح عن المعلومات الحقيقية أو ذات المصدقية عن فعاليات داخل وخارج الميزانية، تسهل ضبط السوق، وقد لعب مجلس الاحتياطي الفدرالي الامريكي دور كبير في تطوير التقرير المشترك مع لجنة بازل والهيئة الدولية للاوراق المالية IOSCO في ايجاد اطار لتقارير اشراف عالمية على المشتقات المالية ولكن لم يتحقق الاجماع الدولي حول شكل محدد ومحتوى محدد لهذه الافصاحات، لقد بذلت جهود كبيرة ولازال الجدل كبير حول كيفية توفير تقارير تحتوي معلومات جيدة عن ادارة المخاطر للمساهمين (1996)، (Phillips)

٢. الشكوك المستمرة للمستثمرين عن الافصاحات التي توفرها الشركات لهم عن عمليات المشتقات المالية، فهم يتسائلون فيما اذا كانت تقارير الايرادات للشركات قد اخذت بالاعتبار الارباح والخسائر الناتجة عن التعامل بالمشتقات المالية، مثال فقاعة الرهون العقارية حيث ان قيمة المشتقات لتلك الرهون تسببت وبدرجة كبيرة في الخسائر الضخمة في عام ٢٠٠٧ للشركات التي تتعامل بتلك المشتقات، ولم تكن الافصاحات كافية لاتخاذ قرارات صحيحة بل الواقع كان يشهد كثير من التظليل (Lin، ص ٢٦).

٣. انعدام الشفافية أو ضعفها لعمليات المشتقات المالية، وهو السبب الرئيسي لتعديلات المعيار (٣٩)، فبحجة البحث عن مزيد من الشفافية تم تبرير اهم التعديلات التي حصلت على هذا المعيار في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ حيث تم السماح باعادة تصنيف الادوات المالية، وذلك مساهمة في حل المشكلات التي واجهت المؤسسات المالية وبحجة اضعاف المزيد من الشفافية على التعامل بالمشتقات المالية، وكان مجلس معايير المحاسبة الدولية يركز هنا على المشتقات المالية، وقد تبناها المجلس استجابة لازمة القروض حيث انعدمت الشفافية هنا

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

بقصد التلاعب بمعدلات الفائدة صعودا ونزولا لتحقيق مزيد من الأرباح. والتدخلات تلك جاءت سريعة تلبية لنداءات زعماء الاتحاد الأوروبي وهو عمل غير عادي (ديوان المحاسبة، ٢٠٠٨)، حاول الاتحاد الدولي للمحاسبين إخفاء تأثير هذا الانخفاض والسماح بالتحويل من فئات الاستثمار في محاولة لتجميل الأرقام المحاسبية ولكن دون جدوى. الواقع اذن يدل على ان كثير من متطلبات الإفصاح الكافي والملائم غير متاحة والبيانات لا تعد وفقا لمعايير المحاسبة الدولية عموما، ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩ خصوصا، ومعايير المشتقات المالية على وجه اخص، وذلك لان عملياتها معقدة وصعبة، وفيها كثير من غير المألوف والوهي ومن صور الاستغلال والتلاعب، لذلك حتى مع افتراض وجود ممارسة محاسبية جيدة وتوفير رقابة فاعلة على مستوى الالتزام بمتطلبات المعايير، فان هذا لا يوفر الشفافية التي تصلح لقرارات مالية واستثمارية سليمة لان اصل موضوع المشتقات المالية برمته مبني على استخدام طرق واساليب وادوات لا تستقيم مع المتطلبات المذكورة، وهكذا نجد الغرب الذي كان اول من ابتدع معايير الشفافية والإفصاح اصبح اول من ينسفه بالنسبة للمشتقات المالية.

سادسا: مشكلات التحليل للبيانات المالية للمشتقات وتفسيرها

المشكلات هنا ليست اقل اهمية بل هي اهم مما سبقها عندما نعلم انها تمثل المرحلة التقويمية لكل ما تقدم ولعل اهمها ما يلي:

١. لا يمكن حساب معدل العائد عليها، لان المشتقات لا يلزمها استثمار صافي اولي أو استثمار اولي صافي بسيط مقارنة بالانواع الاخرى من العقود التي لها رد فعل مشابه للتغيرات في اوضاع السوق (المعيار ٣٩: ارشادات التنفيذ: ب: تعريف الاداة المالية: ب ٢: تعريف المشتقة)، لذلك كلما توسع التعامل بهذه الادوات اتسعت المشكلة لانه من اهم المؤشرات في موضوع التحليل المالي ولمختلف النشاطات الاقتصادية، وبالتالي الحصول على مخرجات تتضمن معلومات تؤدي إلى قرارات خاطئة تساهم حتما في حدوث الازمة المالية. وفي هذا الاطار ايضا يدخل موضوع البيع بالهامش، وهو التعامل والتداول على هامش الربح والخسارة في المتاجرة بسلعة ما دون الحاجة لدفع كامل قيمتها، حيث يضاف الربح من الصفقة لحساب العميل ويخصم هامش الخسارة منه بما لا يؤدي ولأي صفقة ان تكون الخسارة اكثر من المبلغ

الموجود في حسابه لدى الشركة التي تتاجر بنظام الهامش (الهامش المستخدم = عدد العقود * حجم العقد / نسبة المضاعفة (اضعاف راس المال). اذن عن اي عائد نتكلم، في ظل عمليات وهمية للاصول والمصروفات والايرادات والمكاسب والخسائر (اسلوب العمل بالهامش **Trading in Margin Basis** (اسرار الفوركس، الجزء الاول ص ١٢).

٢. تتطلب عملية التحليل توفير كمية كبيرة ومتنوعة من البيانات والمعلومات، فرغم ماورد في (١) اعلاه، اذا كانت انظمة تكنولوجيا المعلومات غير معقدة بدرجة كافية لربط عمليات الادوات المالية بالارباح والخسائر المتراكمة ستؤثر على قيمة واهمية المعلومات (جريوننج، ٢٠٠٦، ص ٣٣٠)، وهذا سيكون اكثر صعوبة فيما يتعلق بالمشتقات المالية تحديدا.

٣. اختلاف نتائج التحليل باختلاف تصنيفات الادارة لفئات الاصول، لاحظنا ان هناك ٣ فئات من الاصول المالية ومشتقاتها هي للمتاجرة، متاحة للبيع، ومحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. بالنسبة للمحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فالارباح والخسائر غير المحققة ترحل مباشرة إلى حقوق الملكية (المساهمين في الميزانية وليس إلى قائمة الدخل)، اما المصنفة كمتاحة للبيع فتعامل كما بغرض المتاجرة فترحل بالقيمة العادلة، والمكاسب أو الخسائر المحققة (عند البيع الفعلي) أو اعادة تصنيف الاستثمارات فتسجل بقائمة الدخل، اما المكاسب أو الخسائر غير المحققة (لم تبع ولكن حدثت تغيرات في القيمة - نتيجة تغير اسعار السوق او اعادة التصنيف) فيتم اظهارها كمكون منفصل في حقوق المساهمين في الميزانية، وهكذا نلاحظ ان نية الادارة ستغير من اسلوب التعامل مع المكاسب والخسائر لان قيام الادارة مثلا بمعالجة الاصل المالي ضمن فئة المتاحة للبيع وليس ضمن التي بغرض المتاجرة يكون سيكون له اثر سلبي على الشفافية لحساب العائد الاجمالي وكذلك استمرار تراكم الخسائر في حقوق الملكية.

٤. عدم دقة تمثيل البيانات للواقع، ان احد الاغراض الرئيسية للمشتقات هو تعديل التدفقات النقدية المستقبلية لمواجهة تعرض المنشأة للمخاطر أو بغرض اشتقاق منافع ثم تحسين تخصيصها لراس المال لمواجهة التغيرات في بيئة الاعمال، وبالتالي هذه الانشطة التي حدثت أو المحتملة الحدوث يجب ان تعرض بشفافية لمستخدمي القوائم المالية لانه وعلى سبيل المثال عدم تقرير سعر فائدة ملحظ أو صفقات تبادل عملة اجنبية يكون غير ملائم لتجميع

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

بيانات شركة تابعة. ولأن كثير من الأدوات المشتقة لها انحراف احصائي معنوي عن المعيار المتوقع بما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية، وما لم تكن هذه الآثار المحتملة معروضة بشفافية في الإفصاحات والتحليلات فإن تمثيل الميزانية للقيم العادلة بالنسبة للأدوات المالية يكون ناقص ولا يمكن استخدامه بشكل صحيح لتقدير علاقات العائد والمخاطر والتحليل (جربونج، ٢٠٠٦، ص ٣٣١).

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

على ضوء التحليل الذي جاءت به الدراسة ولعدد كبير من المشكلات التي ترافق عمليات المشتقات المالية ومعاييرها والمحاسبة عنها واثرها على البيانات المالية وبالتالي على الأزمة المالية نستخلص الاستنتاجات والتوصيات التالية:

الاستنتاجات

يمكن بلورة اهم استنتاجات الدراسة بالنقاط السبعة التالية:

أولاً: ان معايير المشتقات المالية وهي أكثر المعايير اثارة للجدل تعتبر وفقاً لما تقدم من تحليل بانها المتهم الاول في حدوث الازمة المالية، ولعلنا نسوق الاستنتاجات والبراهين التالية عن مسؤوليتها تلك:

أ. ان اثر مشكلات المشتقات المالية على الازمة المالية أكبر واعم من غيرها من الاسباب حيث قدرت قيمتها بما يزيد عن ٤٩٥ مليون ترليون دولار كانت من ابرز اسباب الازمة لان هذا المبلغ يعادل في اقل تقدير في حينه حوالي نصف حجم الاثر المالي للازمة على الاقتصاد العالمي الذي يقدر بنحو الف ترليون (ما يعادل كوادريون) دولار، ولاندري إلى اي حد سيتمد الاثر السلبي هذا، لذلك انتقلت الازمة انتقلت من السوق العالمية الوهمية إلى السوق المالية الحقيقية اذ بدأت تضرب الاقتصاد الحقيقي والمشتقات المالية كانت من ابرز اسباب الازمة والدليل ضخامة حجم التعامل بها وتزايدده.

ب. ان الاقتصاديين يتخبطون حول تحديد السبب الرئيسي والذي يعود إلى شيوع عمليات كثيرة وكبيرة خارج المؤلف والمتعارف عليه، لان هذا هو ما تتمثل به اصلا عمليات المشتقات المالية من وهمية وربى وبيع الديون... واذا قيل ان جذور الازمة جاءت بسبب الافراط في منح القروض فان ماتبعها من تعاملات والمستندة إلى الفائدة والربا الفاحش والمتعلق بالمشتقات كان الاكبر والخطر، وهذا ما يتأكد من قول رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في تقريره المقدم إلى لجنة خزانة مجلس العموم في ٢٠٠٨/١١/١١ حول التحقيق بالازمة البنكية ان السبب الحقيقي وراء الازمة المالية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الاقتراض، وان دور المحاسبة اقتصر على ترجمة وعكس تلك الممارسات الاقتصادية.

ج. ان عمليات المشتقات المالية شجعت وابتاحت ممارسات محاسبية خاطئة بل انه رغم كثرة التعديلات على المعيار (٣٩) عموما والمشتقات خصوصا كان اتجاهها يدل على مزيد من الاعتماد على العمليات الوهمية والطرق المعقدة وتراكماتها مما ساهم في تعميق المشاكل القائمة، وابتعدت عن تقديم الخدمة الحقيقية للوفاء باحتياجات الزبائن، والاحتفاظ بهم وكسب رضاهم. نجد اذن ان المشتقات المالية بحد ذاتها تمثل المنبع الرئيس لاكثر المشكلات جوهرية والتي تمس اصل كل العمليات واخرى تترتب عليها و تنعكس في المحاسبة عن تلك المشتقات بكل مراحلها من الاعتراف والقياس والتحوط والافصاح حتى عملية التحليل المالي:

١. ان الذي زاد من انعكاس مشاكل العوامل الاخرى من غير المشتقات المالية كمعايير المحاسبة الدولية والرقابة والشفافية وغيرها ولازال، هي المشتقات المالية ذاتها ذلك لانها اسست وتاسست، وشرعت، وابتاحت، ومهدت لما هو ليس متعارف عليه أو لا يحظى بالقبول قبولاً عاماً، فهي تشكل عائق امام التوحيد للبيانات المالية وللنظام المالي الدولي. من خلال استطلاع نتائج العديد من الدراسات الميدانية تبين من اجابات العينات من المدققين والمدراء والوسطاء الماليين بان المسؤول الاكبر عن حدوث الازمة المالية العالمية هو الفساد الاداري والاخلاقي وغياب الشفافية، وهذا ما يرافق العمل بالمشتقات المالية.

٢. انها تسببت في تعقيدات الممارسة المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية ليس المشتقات المالية، وخصوصاً فيما يتعلق بالقيمة العادلة حيث:

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

- اللجوء إلى التقييم الذاتي بسبب عدم توفر الاسواق الحقيقية أو الفاعلة لغالبية المشتقات ان لم يكن جميعها وبالتالي اعطاء فرصة للتلاعب مما يؤدي إلى تخوف المستثمرين من البيانات المالية المعدة وفقا لذلك،
 - عدم توفر أو كفاية القوانين لضبط اخلاقيات التعامل بالمشتقات المالية،
 - عدم ملائمة معاييرها لبيئة الكثير من دول العالم،
 - ارتفاع كلفة المحاسبة عنها بسبب تعقد معاملاتها ومستلزمات التحوط لها وحاجتها لنظم الكترونية مناسبة اضافة إلى قلة الكوادر المؤهلة للعمل بها.
٣. انها ذات تأثير اساسي في زيادة مشاكل عدم الشفافية بسبب وهمية عملياتها وارتباطها بالمستقبل ومخاطر التحوط وعدم وجود استثمار مبدئي لها.
٤. لها الدور الاكبر في خلق مشكلات ادارة الارباح كما لاحظنا في موضوع التلاعب بالارباح،
٥. المشتقات هي اكثر من يعقد ويصعب الضبط والتنظيم بسبب تعقد عملياتها وطرقها واساليبها،
٦. المشتقات المساهم الاكبر في ضعف أو انعدام الرقابة الحكومية والمشكوك فيها.
- واخيرا ما يؤكد ذلك هو ما نادى به الرئيس الامريكي الجديد عند دعوته إلى مضاعفة الاستثمار في التقنيات النظيفة، وهذا بنك انكلترا المركزي يقي على معدل فائدة نصف بالمئة وفي امريكا وكثير من دول العالم معدل الفائدة فيها اصبح صفر أو قارب الصفر، كذلك دعم الكثير من المؤسسات المالية والشركات بمئات مليارات الدولارات للوقوف على اقدمائها وعدم الانهيار، و مجموعتنا دول الثماني الصناعية الكبرى والدول الناشئة تتفقان على تأسيس نظام نقدي دولي، الا يمثل هذا اعتراف بخطر التقنيات القائمة وعلى راسها المشتقات المالية. اذن الا نستنتج بعد كل ذلك ان التعامل بالمشتقات المالية بحد ذاتها والمحاسبة عنها هو العامل الاول وراء الازمة المالية الحالية.
- د- انها تفسح مجال واسع للمحاسبة الخلاقية، خصوصا عند استخدام منهج القيمة العادلة عند التعامل بالمشتقات المالية، كما في ان عدد كبير من عناصر الاصول التي تظهر بالميزانية، مادية

اوغير مادية، ليس لها قيمة سوقية معروفة، وبالتالي يمكن ان تفسح المجال لاستخدام المحاسبة الخلاقة، وحصول تقلبات في السوق تبعا لميل الاسواق، فالاصول يمكن ان تخضع لتغيرات مهمة في القيمة، هذا المفهوم يمكن ان يعجل باثر الدورة الاقتصادية بتضخيم النتائج للمشروعات التي هي بطور التوسع، من جهة اخرى تنزايد مصاعبها طالما النشاط الاجمالي ضعيف.

هـ- جرى استغلالها استغلالا بشعا بدعوى ان السوق ينظم نفسه بنفسه، حيث يعتقد مالك الاداة المالية انه يستثمر دون مخاطر، وكأن السوق تصلح نفسها بنفسها والاسواق تامة التنافس وان المعلومات متوفرة من دون مقابل ومتاحة للجميع لان السعر يحتوي على جميع المعلومات اللازمة، وتناسى مستخدموا هذه الادوات ان السوق مليء بالتشوهات وان كبار المنافسين يسيطرون على الاسواق وان المعلومات ثمينة جدا بل هي اغلى المنتجات في العالم، النتيجة انتشار تلك الادوات ادى إلى ظهور سوق لهذه الادوات، بينما في الواقع هناك تدخلات واضحة كما في تخفيض معدلات الفائدة مرة وزيادتها مرة اخرى بقصد جني الارباح وليس من اجل تنظيم السوق.

و- ان شركات التصنيف الائتماني العالمية تخفق في ضبط التقديرات لمخاطر المشتقات المالية، ان شركات التصنيف العالمية **SSP، Fitich، Moody** التي اعطت تصنيفا استشاريا عاليا (**AAA**) قد وضعت نفسها موضع تساؤل وتشكيك، حيث انها سيست بشكل صارخ لصالح السياسات الغربية (ضبيان، ٢٠٠٨). وعليه يمكن القول ان تلك التقديرات لا يمكن ان تكون اساسا يعول عليه في منع وقوع العالم بمثل هذه الازمة، لان القيمة المستقبلية غيب لا يعلمه الا الله كما قد تنعقد السوق وقد لاتنعقد واذا انعقدت فقد لاتباع السلعة بتلك القيمة.

ز- ان البعد السياسي للازمة يتبلوراكثر فاكثر، حيث يتأكد وجود هذا البعد عندما نتساءل عن:
١. دور نظم وطرق الانذار المبكر واساليب التصنيف العالمي، ألم يكن بالامكان اعتماد نظام الانذار المبكر لاكبر دولة واقتصاد في العالم، الم يكن بالامكان وكل هذا التقدم في الاتصالات وانظمة المعلومات وطرق الاقتصاد القياسي، الم يكن بالامكان وضع نظام يتنبأ

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

بحدوث الازمات، ونتساءل اين المعالجة الوقائية قبل حدوث الازمة؟ ونتساءل اين التصنيف الائتماني من موضوع الازمة واين قدرة هذه المؤسسات على التنبيهات السابقة لوقوع الازمات، هناك اخفاق لشركات التصنيف العالمية في ضبط التقديرات حتى بات العالم يشك بان في الامر تسييس لاعمالها من قبل الدول الكبرى.

٢. الاستمرار في ممارسة السياسات والاجراءات غير المسبوقة، ان هذه الازمة، ازمة اخلاقية واجتماعية وسياسية في آن واحد ولايزال العالم يغرق فيها لانه يرى ان النظام الراسمالي يمتص دماء البشرية، يسلب العمل توفيراته التي يمكن ان تتضمن مستقبله، ثم يأخذ منه بيته، مكان عمله وكرامته. ان جذور الازمة المالية الدولية التي وقعت في ٢٠٠٨/٩/١٣ تكونت نتيجة لعدد من العوامل والممارسات التي استندت إلى الفكر الراسمالي والسياسات المصرفية والمالية الأمريكية اساسا، وقد تعمقت الازمة بسبب مايتيحها النظام الراسمالي من حرية لاجراءات وسياسات سوقية غير مسبوقة في العالم، في ظل غياب رقابة فاعلة من الدول والحكومات. لقد كشفت احدى الدراسات الميدانية عن انهيار شركات استثمار الاموال بالاردن عن حقيقة اعتماد تلك الاساليب وما آلت اليه فكان دور النية المبيتة في التحايل من قبل اصحاب الشركات عاليا في التسبب بالانهيار، وكذلك دورالتحايل الفعلي على القوانين وايضا سوء ادارة الارباح، اما التوجه غير المبرر نحو الكسب السريع وغياب الشفافية فكان هاما جدا. وبالتالي فهي بحق وكما اعتبرها الملياردير الأمريكي المعروف **Warren Buffet** بانها اسلحة دمار شامل نظرا لدورها التخريبي في الاطاحة بمؤسسات عملاقة، ووصفها اخرون بالادوات السامة، ومافتيء الأمريكيون يزعمون بان معاييرهم المحاسبية هي الافضل، ويجب ان تسود، وان دول العالم اذا رغبت بان تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية فان عليها ان تتبع معاييرها المحاسبية، جاءت احداث انهيارات الشركات لتنتزع هذا الادعاء ولتبعث ضوءا احمر ينبه إلى خطورة هذا الامر في مؤتمر محاسبي عقد قبل مدة في بلجيكا حمل رئيس سابق لمعهد المحاسبين القانونيين في بريطانيا وويلز وعضو مجلس ادارة اتحاد المحاسبين الدولي على المنظمين في الولايات المتحدة الأمريكية واتهمهم بممارسة نوع من الاستعمار الاقتصادي على القارة الاوربية. لذا فان السبب الحقيقي وراء هذه الازمة هو

الازمة الاخلاقية والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد هو الولايات المتحدة الامريكية.

٣. وجود من يدافع عن الترويج للعمل بالمشتقات المالية رغم كل تلك المشكلات والتداعيات، ليقول انه ورغم الاعلام السيء الحديث، فان المشتقات تبقى قوة ذات معنى في الاقتصاد والعالم، ومهم للاسواق المالية، وان السنة والنصف الماضية اتصفت بعدم الثبات القاسي الناتج عن الضغط غير الاعتيادي على اسواق راس المال. يمكن القول ان المعارضين قد اعتمدوا على بيانات غير موضوعية فيها كثير من وجهات النظر الخاصة، ثم انها محدودة ولا يمكن تعميمها. في ٢٠٠٩/٨/١٨ يعلن صندوق النقد الدولي بان الاقتصاد العالمي بدأ يتعافى، فاي تعافي هذا ولا زالت كبريات الشركات تعلن افلاسها ومئات الالوف يسرحون من اعمالهم والاسعار تشهد ارتفاعات خيالية في معظم بلدان العالم، وهو في الوقت نفسه يعلن بانه يجب عدم الافراط بالتفاؤل وان الازمة ستستمر لسنوات قادمة، ثم وفي غضون اقل من شهر يعود ليقول ان الازمة ستستمر.

ثانيا: ان الجهود والمسااعي الكبيرة التي بذلت لبناء الثقة بمهنة المحاسبة خلال السنوات السابقة قد باءت بالفشل في ظل العولمة التي هي من نتاج النظام الراسمالي بسبب غياب القيم والاخلاقيات المهنية والاجتماعية وضعف الرادع الوجداني في نفوس القائمين على ادارة الشركات ونفوذ الشركات الكبيرة فجاءت كوارث الانهيارات.

ثالثا: ان معايير المحاسبة الدولية وخصوصا المعيار (٣٩) وضمنه بالذات معايير المشتقات المالية تشهد تعديلات مستمرة، الا ان الواقع افرز ان هذا التغيير أو التعديل ناتج عن تدهور سببه سياسات توازنية مظهرية، وربما هي سياسات تدخلية بدرجة مبالغ فيها وليس بقصد تحسين نوعية البيانات كالتدخل في فرض اتباع آليات وسياسات معينة وفي التعامل أو عدم التعامل ببعض الادوات والاليات وحتى في اشكال بعض المعالجات.

رابعا: التوسع الكارثي في اختراعات المشتقات المالية (وخصوصا المبادلات) وما يرافقها من عمليات ربوية هي سبب مهم في حدوث الازمة المالية الحالية حتى اسمها البعض بأسلحة الدمار الشامل لما تسببه من تشوهات في السوق.

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

خامسا: عدم ملائمة بعض متطلبات المعايير المحاسبية حتى لدول تعتبر متقدمة، مثال ذلك عدم ملائمة معايير القيمة العادلة للمشتقات المالية وخصوصا في الاسواق غير النشطة لانها تعكس قيم غير متوفرة.

سادسا: ضعف النظام المعلوماتي والرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات المالية والمصرفية خصوصا ما يتعلق بضمان الملائمة والموثوقية للبيانات المنشورة في القوائم المالية.

اذن ستستمر فعلا الازمة المالية وتداعياتها، وهي تتمثل بفساد مالي وفشل جسيم في الاعمال، ادى إلى خلخلة الانظمة الرقابية والمحاسبية في العالم، وان ظاهرة الفساد قد انتشرت اولاً في الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى الاخرى ثم امتدت حتى وصلت الصين، اودى بانهايار العديد من الشركات الكبرى في العالم حيث بلغت قيمة موجودات شركة **Ernon** الامريكية والتي انهارت بداية ٢٠٠٣، بلغت ٦٠ بليون دولار امريكي تبعثها شركات عملاقة مثل **Wordcom** التي بلغت قيمة موجوداتها ١٠٠ بليون دولار، ودليل استمرارية الازمة ان في الولايات المتحدة الامريكية وحدها يفلس في يوم واحد حوالي ١٠ بنوك، وهناك حوالي ٤٠٠ بنك تعاني من ازمات مالية حادة وتتجه نحو الافلاس رغم ان الخزانة العامة منححتها ١٠٠ مليار دولار لمعالجة اوضاعها ان الازمة بدأت في امريكا ولا زالت الكرة تتدحرج والعالم يعيش كابوس الكارثة، خاصة وان الاقتصاد الامريكي يشكل ٢٥ - ٤٠ % من الاقتصاد العالمي، وقدر ان الدين سيفقدون وظائفهم سيصل إلى ٢٠ مليون شخص نهاية عام ٢٠٠٩، وبذلك يصل عددهم ٢١٠ مليون في العالم، ويكفي القول ان هذه الظاهرة هي الاولى في التاريخ الحديث يصل بها عدد العاطلين عن العمل إلى هذا الحد وفي اليابان تتجه البطالة نحو معدل ٦ % وهي الاعلى بعد الحرب العالمية، والتصخم السلبي في الامارات العربية يصل إلى ٣٥ % يرافقه تزايد في البطالة وتسريح للعمالة الوافدة وتراجع قيمة العقارات، ان تداعيات الازمة المالية وخاصة جراء التعامل بالمشتقات المالية لن تتوقف عند هذا الحد وانما وكما حذرت مجموعة الثماني الصناعية الكبرى في قمته المنعقدة في لاكويلا بايطاليا من تداعيات الازمة الحالية على الاستقرار الاجتماعي.

التوصيات

ويقدر أهمية نتائج الدراسة واستنتاجاتها لأبد من البحث والتوصية بحلول جديدة بمواجهة المشكلات القائمة للمشتقات المالية، والتي نراها وحسب الأولويات كما يلي:

أولاً: التعاون والسعي وبكل السبل على اصلاح النظام العالمي الاقتصادي والتجاري والمالي والنقدي وذلك من خلال:

١. البحث عن نظام حر منضبط ومراقب ومسؤول والانتهاء من عصر الاقتصاد الحر المطلق على انه ينظم نفسه بنفسه، بغية توفير بيانات موثوق بها وذلك من خلال صيانة الحرية الاقتصادية المنضبطة بالقواعد الكلية في الاديان مثل عدم اكل اموال الناس بالباطل، والعودة إلى نظام الغطاء الذهبي والفضي لانه اكثر النظم المالية عدالة، وايقاف كل صيغ بيع الدين بالدين واشكاله من التوريد وخضم الاوراق التجارية وخضم الشيكات المؤجلة السداد وجدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، وايقاف المضاربين من التلاعب بالاسعار في الاسواق المالية طالما انهم يجرون معاملات وهمية غير حقيقية، كما يتطلب مبدأ الموثوقية بعدم انشاء عقد ما في سوق معين وقياس القيمة العادلة للعقد بالرجوع إلى سوق اخر لم تحصل فيه المعاملة، وانه لا ينبغي الاعتراف بالارباح والخسائر بالاستناد على اساس المعاملة التي يمكن ان تحدث في سوق مختلف (المعيار ٣٩: اساس الاستنتاجات: الاراء المعارضة: اراء ٦: رأي ليسرنج).

٢. عدم التعامل أو الاستثمار بالادوات غير النظيفة لانه ووفقا للمبدأ الازلي ان كل مبني على باطل فهو باطل، وهذا ما بدأت تروج له كبار الدول، نحن لسنا ضد استخدام اية اداة ولا ضد استخدام القيمة العادلة وانما مطلوب معايير سليمة واليات ملائمة لها تسهل وتضبط المحاسبة عنها بطرق مشروعة واخلاقية، وبالتالي مطلوب توفر منظومة من القيم والمثل كالأمانة والمصداقية والشفافية والتعاون والتضامن والتيسير على المقترضين، وايجاد قاعدة للمشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للاموال والموجودات، وتحريم عمليات المشتقات المالية المبنية على المخاطرة والمغامرات والمتاجرة بالديون أو بيع الدين بالدين (كنخضم الاوراق التجارية وخضم الشيكات المؤجلة السداد وجدولة الديون مع رفع سعر الفائدة) وكافة المعاملات الوهمية التي يسودها الغرر والجهالة والربا، ولو تم الالتزام بتلك الامور فلن نحتاج إلى كل هذه الاموال والجهود التي تبذل اليوم لانقاذ المواقف المتردية والحد من سلسلة

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

الانهيارات المالية والاقتصادية، ثم العمل على توفير متطلبات اعتماد الآليات التي تتناسب والمستجدات المعاصرة من جهة والقيم الأخلاقية المقبولة من جهة أخرى وأهمها: ادالة المال وعدم اكتنازه والعدالة في توزيع الثروة في ظل مبدأ الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة، وإباحة البيع وتحريم الربا و بيع الدين بالدين و المضاربات المالية التي تعتمد التخمين والمجازفة، وإيضاً الرقابة الفاعلة للسوق المالية، لمنع الغش والنجش والغرر، والجهالة. إذن لابد من البحث عن بدائل وآليات أخرى في المشتقات، ولماذا لا يكون المدخل الإسلامي واحداً منها بخصوص كثير من التفاصيل ذات العلاقة كالقوائد والمتاجرة بالدين وغيرها، مطلوب إذن ابتكار أدوات أو المحافظة على التعامل بالأدوات التي تتوفر فيها القيم والجوانب الأخلاقية التي يتطلبها السوق والممارسة المحاسبية من مصداقية وأمانة ومثل عليها أساسها القواعد الكلية في الأديان.

٣. الاعتماد على المشتريات المستندة على مستوى مبدئي وأخلاقي في أعداد معايير المحاسبة الدولية، والا فإن كل المعالجات ستتهار إذا ما علمنا عدم جدوى توفر المعايير والمحاسبة والرقابة والشفافية بأفضل المستويات وبالمقابل هناك وبالإسناد معايير و أدوات تبيح وتتيح الفرص الكبيرة للتلاعب والابتزاز، لهذا يمكننا القول أننا لانستطيع توحيد المعايير في ظل وجود الاختلافات هنا، وإنما يجب أن نجد قواسم مشتركة يقبلها الجميع. أن ثقة المستثمرين تنبع من وضع معايير محاسبية يشترك الجميع في وضعها ولا يمكن فرضها عليهم من جهة واحدة، ولابد من وضع معايير عامة عالمية كافية وملائمة مع توفير الآلية ودلائل الإرشاد الملائمة لتطبيقها لأعداد بيانات مالية والأفصاح عنها بصورة ملائمة وموثوق بها.

٤. يجب أن لا تكون التعديلات على معايير المحاسبة الدولية وخصوصاً المعيار (٣٩) كرد فعل فحسب وإنما مجالاً لتوفير الأفضل وبصورة مستمرة انطلاقاً من الأهداف المعروفة والمعلنة للمبادئ المحاسبية في توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية لمستخدميها. وعدم تسييس المعايير والأدوات وعدم اعتبار الأقوال والتصريحات مصدراً كافياً لما يجب الاعتماد عليه بصورة قطعية للتبرئة أو الإدانة عن المسؤولية عن الأزمة المالية، مهما كان وزنها ومكانة قائلها، وإنما يجب أن نتحرى ما وراءها وذلك دون تشكيك أو انتقاص وإنما في سبيل البحث

عن الحقيقة والمصادقية والموثوقية طالما ان الامر بالخطورة التي تنعكس على حياة المجتمعات كلها، فقد تفتقر شعوب تعتبر غنية في المستقبل الذي ليس بالبعيد اذا استمرت الازمة المالية.

ثانيا: الاهتمام بترسيخ وضبط توجهات وسلوكيات ادارات المنشآت (الحاكمية المؤسسية) في ادائها لمختلف وظائفها وفي اتخاذها لمختلف القرارات، ويجب تركيز الاهتمام على:

١. ايجاد ادارة أو وحدة في كل مؤسسة تختص بادارة المخاطر واقتصار العمل على التقنيات النظيفة،

٢. توفير النظام التكنولوجي المتطور والملائم لمعالجة العمليات وتسويتها وبما يتلائم وصعوبتها وتعقيدها،

٣. عقد الدورات التدريبية المستمرة في الداخل والخارج لمعدي القوائم المالية والمعنيين بتطبيقات المعايير الدولية لتهيئة الكوادر البشرية اللازمة لمواكبة التطور الكبير الحاصل في هذا الميدان،

٤. تفعيل وتوسيع دور التدقيق الداخلي ليساهم بفاعلية وكفاءة اكبر في ضمان التطبيق الملائم لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية المنشودة،

٥. توفير الاتساق بين اساليب القياس والافصاح عن البيانات المالية بكل امانة وشفافية من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية ليساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة اينما ومتى كانت لان ذلك يؤدي بالنتيجة إلى تحفيز المنافسة السليمة وتقليل الوقت والجهد والكلفة،

٦. الاهتمام بالجانب النوعي لخدمات الزبائن وعدم الاقتصار على الجانب المالي، مع ازدياد المنافسة وانتقال المنشآت من عصر المنافسة الصناعية إلى عصر المنافسة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، لابد للمنشأة من ان تاخذ بعين الاعتبار اهمية الابعاد غير المالية على اداء المنشآت بحيث تستطيع ربط الاهداف المتعددة التي يتوجب على المنشأة تحقيقها من اجل المنافسة، كالتفكير في حاجة الزبائن ومدى قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء باحتياجات الزبائن: الاحتفاظ بالعملاء، وكسب رضى الزبائن بدلا من الاعتماد بشكل كبير على الابعاد

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

المالية للحكم على اداء المنشآت فقد كان صافي الربح يشكل احد مقاييس هذا البعد بل انه كان مقياس الاداء الاكثر استخداما.

ثالثا: تفعيل دور الاجهزة الرقابية وخصوصا اجهزة الرقابة المالية العليا كدواوين المحاسبة والرقابة المالية، على كل المنشآت الاقتصادية بدلا من اقتصار رقابته على ما يسمى جزافا بالمال العام لضمان التطبيق السليم لمتطلبات المعايير المقبولة وبكل امانة ومصداقية، وضمان الرقابة الفاعلة لتحقيقه قدر الامكان، وما قامت به دول العشر من تشكيل ٣ هيئات رقابية، وما تقوم به الدول العربية اليوم حيث اوصت الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة انماط الاحتيال المالي وتعزيز معايير التدقيق والرقابة هي خطوة بالاتجاه الصحيح.

رابعا: توجيه البحث العلمي نحو الكثير من الامور الحساسة في موضوع المشتقات المالية التي اثيرت خلال الدراسة جنبا إلى جنب مع اللجان المتخصصة لتحقيق مزيد من العطاء البناء والمثمر سواء مايتعلق في تطوير أو تطبيق معايير المحاسبة الدولية أو مايتعلق تحديدا بمعيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) والذي هو بحاجة إلى جهود محلية اكبر في فهمه وبلورته وتطبيقه من حيث مدى انسجام متطلبات المعيار (٣٩) مع المعايير الاخلاقية والاجتماعية والعقدية القائمة والمتعارف عليها، كذلك البحث في دوافع اختلاف وجهات النظر بين المحاسب والمدقق بشأن متطلبات المعيار موضوع الدراسة وسبل تجاوزها واهمية ذلك، ايضا من الضروري البحث في توفير اساليب وادوات التنمية المستدامة لمهارات للمعنيين بتطبيقات هذا المعيار كما لغيره من المعايير بما يوفر بالنتيجة المتطلبات المقبولة التي تصب في خدمة المجتمع وقيمه ورفاهيته، ولنتذكر ان الدراسات الاستطلاعية أو الميدانية ليست هي المرجع الذي يعطي الراي والتشخيص السحري، لان النتيجة تستند إلى توفر جملة من الشروط والاعتبارات ونادرا ما نجد الحيادية بالدرجة المطلوبة فيما يتعلق بكل تفاصيل البحوث والدراسات من هذا النوع. وبالاتماد على ما تقدم سيكون بإمكاننا القول ان المحاسبة قد نجحت في تحقيق ما عجزت عنه السياسة، والحقيقة لو امعنا النظر في طبيعة المحاسبة وجدورها الاخلاقية والمبدئية و العقدية لوجدناها هي كذلك.

الهوامش:

أ. العربية:

١. أبو غزالة، طلال، ورشة " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على المنطقة " ندوة نظمها المركز الثقافي الملكي وملتقى طلال أبو غزالة، مارس (آذار) ٢٠٠٩، عمان، الأردن.
٢. ابو حاتم، عماد، تقييم موجودات الشركات والمحافظ الاستثمارية بالقيمة العادلة، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، القيمة العادلة والابلاغ المالي، عمان ١٤ أيلول ٢٠٠٦.
٣. البيلاوي، حازم، مستشار صندوق النقد العربي/ ابو ضبي، ندوة الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ٨ / ١١ / ٢٠٠٨.
- ٤- الحسن، زيد ثابت جميل، شركات استثمار الاموال (البورصة العالمية)، وتحليل الاسباب والاثار على انهيارها في الاردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، تموز ٢٠٠٩.
- ٥- الحسين، علي بن حبيب بن حسن، مدى اعتماد المستثمرين في سوق الاسهم في المملكة العربية السعودية على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية عمان، الاردن، ٢٠٠٧.
- ٦- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، عمان، ٢٠٠٧.
- ٧- القطاونة، عادل محمد. مدى اهمية الابعاد غير المالية على اداء المنشآت، المدقق العدد ٦٣-٦٤ اب ٢٠٠٥، عمان.
- ٨- الراشدي، راشد بن محمد بن حمود، دور الهيئة العامة لسوق المال في الرقابة على الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية في سلطنة عمان، الاداري السنة ٢٩، العدد ١٠٨، مسقط، سلطنة عمان، ٢٠٠٧).

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبسي

٩- القشي، ظاهر و كراجة، اشرف، قدرة انظمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية الاردنية، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، ٢٠٠٦.

١٠- الخطيب، حازم والقشي، ظاهر، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد، مجلة البحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، ٢٠٠٤.

١١- جريونج، هيفي فان، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية، الدولية، دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٦.

١٢- جمعة، احمد حلمي و خنفر، مؤيد، المدقق الخارجي والقيمة العادلة، جمعية مدققي الحسابات الاردنيين، المؤتمر المهني الرابع. المحاسبة وتحديات العولمة، عمان ٢٤-٢٥/٩/٢٠٠٢.

١٣- دراسة التميز في التطوير المؤسسي ٢٠٠٩، قياس الاثر الاقتصادي لمكاتب تجارة الفوركس في الاردن، الجزء الاول والثاني، www.fx4beginners.com.

١٤- ديوان المحاسبة، ندوة جشع مديري البنوك والمشروعات وراء الازمة المالية، دار الاخبار للصحافة والنشر ٢٧ - نوفمبر ٢٠٠٨ الكويت.

١٥- هيثم السعافين، ٢٠٠٤، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان-الأردن، الفترة ٢٢-٢٣ أيلول.

١٦- هيثم السعافين، مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، جمعية مدققي الحسابات الاردنيين، المؤتمر السابع ٢٠٠٦.

١٧- وليد صيام، اثر القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية، جمعية مدققي الحسابات الاردنيين المؤتمر السابع، 2006.

١٨ - حسين، نظام، المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية في ظل القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الثالث، مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان ايلول ٢٠٠١.

١٩ - حسين، نظام، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان-الأردن، الفترة ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٤.

٢٠ - حلمي، خالد سعد زغلول " الدور الرقابي للبنوك المركزية ومدى فاعليتها في مواجهة الازمة المالية العالمية "جامعة المنصورة، كلية الحقوق، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، الجوانب القانونية واقتصادية للازمة المالية العالمية، ١-٢ أبريل ٢٠٠٩

٢١ - مجلة اعمال الخليج، تطور معايير المحاسبة يشرع الابواب للتلاعب www.GulfBiz.com ١٠/٣/٢٠٠٦.

٢٢ - مجلة اخبار هيئة المحاسبين، الملتقى الثالث لحوكمة الشركات في الدمام ١٨/٢/٢٠٠٨، العدد ٥٦ - ربيع الاول ١٤٢٩ هـ - مارس، السعودية، الرياض ٢٠٠٨.

٢٣ - مطر، محمد، وآخرون، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والازمة المالية العالمية، جامعة الاسراء، كلية العلوم الادارية والمالية، المؤتمر العلمي الثالث، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقصاديات الدول " التحديات والافاق المستقبلية، الاردن ٢٨-٤-٢٠٠٩.

٢٤ - مجلة اخبار هيئة المحاسبين - الهيئة تنظم الملتقى الثالث لحوكمة الشركات في الدمام ١٨/٢/٢٠٠٨، العدد ٥٦ - ربيع الاول ١٤٢٩ هـ - مارس ٢٠٠٨ م.

٢٥ - مقدمة إلى الترجمة العربية للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية لعام ٢٠٠٦ www.iasb.org

٢٦ - منتدى المحاسبين العرب، تطور معايير المحاسبة في اوربا وفرنسا نحو المعايير الدولية،

Calender de mise en oever des norms IAS en Europe et en France, 2007, www.acc4arab.com

المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

د. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

٢٧- توفيق، محمد شريف، استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للحاسبة في ضوء المعايير الاسلامية. دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠٠٨.

<http://www.mstawfik.bizhosting.com>, sheriftawfic@yahoo.com

٢٨- خوري، نعيم سابا، معايير محاسبة عالمية موحدة هل تولد بعد عام ٢٠٠٥، المؤتمر المهني الرابع. المحاسبة وتحديات العولمة، عمان ٢٤-٢٥/٩/٢٠٠٢

٢٩- خوري، نعيم سابا، مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات، المؤتمر المهني الرابع. المحاسبة وتحديات العولمة، عمان ٢٤-٢٥/٩/٢٠٠٢.

٣٠- شحاته، حسين، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الاسلامي، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي، ٢٠٠٨.

<http://www.darelmashora.com>

٣١-، راشد بن محمد بن حمود الراشدي (٢٠٠٧)، دور الهيئة العامة لسوق المال في الرقابة على الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية في سلطنة عمان، الاداري السنة ٢٩، العدد ١٠٨، مسقط، سلطنة عمان

٣٢- www.cma.gov.eg، معيار المحاسبة المصري ٢٦

٣٣- www.alhazera.net، اخبار الجزيرة الاقتصادية

٣٤- www.cnbcarabia.com، اخبار العربية الاقتصادية

ب. الانكليزية:

- 1- Accounting and the banking crises, 2008, Memorandum submitted Sir David TWEEDIE, Chairman, Intern International accounting standard board , House of commons treasury committee “BNKING CRISES INQUIRY” November 2008, on line available: www.iasb.org.

- 2-Beat Juetter Nauroth, 2003, Problems associated with the value – Relevance of Financial Derivatives according to IAS 39 , online available: <http://www.Swoba.hhs.se/hasba2003-2002.pdf>
- 3- Deloitte , IASPlus Home Page – News about International Financial report No.7, 2007, Available on line: <http://www.iasplus.com/index.htm>
- 4- Financial Accounting Standards Board, www.fasb.org.
- 5- Federal reserve Board , Remark by Governor Susan M. Phillips, Aaccounting and Auditing standards and bank supervision , At the 23rd Annual Accounting Lecture Sries University of Tennessee Chattanooga ,Tennessee, October 24 , 1996.
- 6- International Accounting Standards Board, www.iasb.uk.
- 7- Iriish Chartered Accountant. Accountancy IRELAND, Volume 40 , Issue N0. 6 , Financial Derivitaves , Villian or Scapegoat , By: Grellan Okely , December, 2008 http://www.accountancyireland.ie/dsp_Searchart.cfm
- 8- Lin , Guy Wan Jia, 2008, Financial dervitives: New instrument for earnings management, Ph.D. Walden University, <http://proquest.umi.com/login>.
- 9- Marco Allegrini, 2000, Financial Derivatives in the Financial Statements of Italian Listed Companies, online EAA"s. Available from; <http://www.bham.ac.uk/EAA/ea2000/capocc.htm>
- 10- Robert Jensen , 2000 “ A real World of a Controversial Accounting for Copper Swap that Challenges the Theory of IAS 39 and SFAS 133” Available on line , EAA's, <http://www.bham.ac.uk>
- 11- Susan M. Phillips, Federal reserve Board , Remark by Governor Susan M. Phillips, Aaccounting and Auditing standards and bank supervision , At the 23rd Annual Accounting Lecture Sries University of Tennessee Chattanooga ,Tennessee, October 24 , 1996

-
-
- 12- Three essays on asset pricing , by Da,zhi,Ph.D,Northwestern University , 2006, p 197 <http://proquest.umi.com/login>.
- 13- The economic effects of SFAS 133 on hedging activities of firms: Evidence from oil and gas producers , by Suh,Julie W.,Ph.D. Stanford university , 2007,
<http://proquest.umi.com/login>
- 14-Three essays on asset pricing , by Da,zhi,Ph.D,Northwestern , 2006.
- 15-Younetani T. & Katsou Y., Fair Value Accounting and Regularity Capital Requirements, FRBNY, Economic Policy Review, October 1998.
- 16- www.Fasb.sasno99

Abstract

Today, The reality refere that the dealing with Financial Derivatives, its standards and its accounting have a very big role in the existing and continuity of the actual financial crises, the effects of the other factors can be concederd as immaterial. the most important question is; how Crises be stopped?, the latest declaration of European and young economies leaders in Italy 8/7/2009 evoke the creation of a new and stable International financial system , so if it is merely a way to do a temporally equilibrium just like the saying amendments of IASs to give more transparency for financial data with out a real treatment for existing problems, then we will face more deterioration, these attitude seemed to be as insured policies, this is the most representative to the reality today, otherwise we will be at the right direction and the accounting will fulfill that which the politic could not realized.